المملكة المغربية
مجلس النواب

الاتحاد البرلماني العربي

حصيلة أعمال
الاتحاد البرلماني العربي

2018 - 2017

التزامنا العربي

محفوظة جميع الحقوق

©Copyright

حصيلة أعمال الاتحاد البرلماني العربي

2018 - 2017

التزامنا العربي

منشورات مجلس النواب

الطباعة والاخراج الفني:

دار أبي رقراق للطباعة والنشر

دار أبي رقراق للطباعة والنشر

10 شارع العلويين رقم 3 حسان الرباط

الهاتف: 83 75 20 37 05 - الفاكس: 89 75 20 37 05

E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

الفهرس

تقديم بقلم د. الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب	9
I - خطب وكلمات	13
خطاب السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي	15
كلمة السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب في الجلسة الختامية للمؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي	24
كلمة السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب رئيس الاتحاد البرلماني العرب في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الخامس والعشرين الطارئ للاتحاد في موضوع : «الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى»، دورة القدس.	28
كلمة السيد الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب المغربي في افتتاح أشغال اللجنة التنفيذية (في دورتها الثانية والعشرين).	36
كلمة السيد الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب المغربي في افتتاح أشغال قمة رؤساء البرلمانات العربية المنعقدة بالرباط لبحث قرار الرئيس دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس.	42
كلمة السيد الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي في افتتاح الدورة 27 لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي – القاهرة، 05 أبريل/نيسان 2018	49

II - بيانات ومواقف	59
1 – بيان للاتحاد يدين العمل الإرهابي الذي استهدف كنائس في طنطا ـ مصر.	61
2 – مذكرة رئيس الاتحاد البرلماني العربي د. الحبيب المالكي دعماً لمذكرة معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، المرفق بها مذكرة تتعلق بالأسرى الفلسطينيين بمناسبة ذكرى الأسير.	63
3 – بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يدين إقرار الكنيست الإسرائيلي لما يسمى بقانون القومية العنصري.	67
4 – بيان صادر عن رئاسة الاتحاد في الذكرى 69 لنكبة فلسطين	69
5 – بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يدين المجزرة الإرهابية في المنيا– جمهورية مصر العربية.	71
6 – بيان صادر عن الاتحاد يدين اجتماع حكومة الاحتلال الإسرائيلي في أحد الأنفاق المحفورة تحت حائط البراق قرب المسجد الأقصى، والإجراءات الإسرائيلية التي من شأنها تغيير معالم القدس.	73
7 – بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يدين منع إقامة صلاة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك والانتهاكات الإسرائيلية لحرمة الأماكن المقدّسة.	75
8 – بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يدين الاعتداء على قوات الأمن المصرية يوم الجمعة 20/10/2017.	77
9 – بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يدين العمل الإرهابي الذي تعرّضت له قوات الأمن في المنامة عاصمة مملكة البحرين.	79
10 – بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي بمناسبة الذكرى 100 لوعد بلفور المشؤوم.	81

11 – بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يُدين المجزرة الإرهابية في مسجد الروضة بالعريش – جمهورية مصر العربية يوم الجمعة 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.	**83**
12 – البيان الختامي الصادر عن قمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي لبحث التطورات الأخيرة المرتبطة بوضع القدس الشريف. الرباط 14 دجنبر 2017	**85**
13 – بيان صادر عن الاتحاد يثمّن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص القدس الشريف .	**89**
14 – في بيان تضامني مع شعب مصر: رئاسة الاتحاد البرلماني العربي تُدين المجزرتين الإرهابيتين اللتين تعرّضت لهما جمهورية مصر العربية.	**92**
15 – في بيان تضامني مع الشعب الفلسطيني : رئاسة الاتحاد البرلماني العربي تدين قرار حزب الليكود بضمّ الضّفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية.	**94**
16 –بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي يُدين قرار الإدارة الأميركية بوقف المساعدات المالية لوكالة الأونروا للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.	**96**
17 – بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي الاتحاد يدين العمل الإرهابي الذي وقع في مدينة بنغازي – شرق ليبيا.	**98**
18 –بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي يدين قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة بالتزامن مع ذكرى النكبة.	**99**
19 – بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي يدين تورّط مجموعات في تنظيم خلايا إرهابية لضرب استقرار مملكة البحرين.	**101**
III - جدول بأنشطة وفعاليات الاتحاد	**101**

تقديم

تقديم :

بقلم د. الحبيب المالكي

رئيس الاتحاد البرلماني العربي

رئيس مجلس النواب المغربي

التزامنا العربي

عندما جاء نداءُ الواجب لأتحمل مسؤولية رئاسة الاتحاد البرلماني العربي في بدايات سنة 2017، لم نتردد في مجلس النواب، في المملكة المغربية، في الاستجابة السريعة لأفق انتظار أشقائنا العرب في واجهة العمل البرلماني.

ويَذْكُر الأَخوات والإخوة أن الأشقاء في جمهورية مصر العربية هم من كانوا على أُهْبَة تحمل هذه المسؤولية الجسيمة طبقاً لمقتضيات ميثاق الاتحاد البرلماني (تم إقراره بصيغته المعدلة الحالية في المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد في القاهرة في 10- 11 أبريل/نيسان 2016) وفي سياق الأعراف التنظيمية السائدة، لكن التحولات السياسية والمُسْتَجدَّات الطارئة التي عرفَتْها الشقيقة مصر جعلت إِخواننا هناك يتنازلون عن استعمال هذا الحق فآلت المسؤولية إلى المملكة المغربية، وتحملْتُها باعتزاز وثقة وأمل، وبروح المساهمة مع الأشقاء في خدمة الشأن العربي والمزيد من دعم العمل البرلماني في بلداننا العربية والنهوض – على قدر ما تسمح به خصوصيات وإمكانات الواقع العربي – بممارساتنا الديموقراطية.

وهكذا، تحملنا هذه المسؤولية الطارئة في ظروف طارئة، غير أن إيماننا العميق بالعمل الجماعي داخل الإطارات والمؤسسات العربية لم يكن طارئاً أبداً، وذلك لأنه إيمان راسخ بأسس ومنطلقات ومرجعيات الأمة العربية كجغرافيا، كتاريخ،كحضارة، كانتماء، كهوية، كلغة، كذاكرة وكوجود مصيري مشترك. كما أنه إيمان بأهمية العمل في المنظمات العربية، الشعبية والرسمية على السواء، لأن مظاهر التعثر والنكوص والاندحار التي أضحت تحيط بنا في الفضاء العربي لا يمكننا أن نواجهها كأفراد معزولين أو كأفراد عزَّل، وإنما بالتمسك بكل ما يجمعنا، ويَوحِّد صفوفنا، ويوفر إمكانيات الحوار فيما بيننا، ويُرتِّب اختلافاتنا.

وظني أن الاتحاد البرلماني العربي، كيفما كان تقييمنا لمكانته ولحدوده ولنقصه الخاص، يظل يوفر مع ذلك أحد الأسباب التنظيمية الممكنة والقادرة على صناعة الأمل وبناء المستقبل، ويهيئ لنا جميعاً فضاء مقبولاً ومعقولاً وعقلانياً للتقارب والتواصل وتبادل الأفكار والمقترحات والحلول المنبثقة من سيرورة نشاطنا البرلماني وصدق إنصاتنا لمجتمعاتنا العربية، ومن مدى تجاوبنا مع نداءات وتطلعات شعبنا العربي.

والواقع أن تحملنا لهذه المسؤولية العربية الجسيمة تزامن مع تطورات خطيرة في المشهد العربي، وبالخصوص في الساحة الفلسطينية. ولعل أخطرها، بكل تأكيد، هو الموقف العدائي الصارخ الذي اتخذته الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه قضية شعبنا العربي الفلسطيني وبالأساس الموقف المناوئ للحق الفلسطيني في القدس ومقدساتها، والمكفول قانونياً وشرعياً من طرف المنتظم الأممي وكافة الدول والشعوب الحية في العالم المعاصر، مما فرض علينا أن نخصص مؤتمرين إثنين، وذلك لمناقشة الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى من

جهة، ولبحث قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مدينة القدس ضداً على القانون والشرعية الدوليين. كما واكبنا بمواقفنا وبياناتنا وحضورنا مختلف الأحداث التي عرفتها الساحة العربية، ولم نغفل أبداً التعبير عن موقف الاتحاد البرلماني العربي حول الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وحقوقه، وتجاه عدد من الأحداث الإرهابية الآثمة التي استهدفت أمن وسلام ووحدة عدد من أقطارنا العربية ؛ وهو ما يتضمنه هذا الكتيب التوثيقي الأولي آملين إن شاء الله أن تتعزز ذاكرة الاتحاد البرلماني العربي بالمزيد من التراكم والأرشفة والتوثيق.

من المؤكد أن سقف تطلعاتنا العربية يظل أعلى من الواقع المتاح، وأن رغبتنا في بث روح جديدة في عملنا البرلماني العربي اصطدمت عموماً بضغط المواعيد والالتزامات. لكن الفرص التي أتحناها لأنفسنا كي نتواصل فوق أرض المملكة المغربية في عدة مؤتمرات ولقاءات وحول انشغالات مشتركة لاشك أنها أعطتنا أفقاً من الثقة في أنفسنا وفي ممكناتنا الواقعية الملموسة. والخير أمام.

I - خطب وكلمات

خطاب السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي

19 مارس 2017

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية،

السادة الرؤساء ورؤساء الوفود العربية الشقيقة،

السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي،

ضيوفنا الأجلاء،

أيها الحضور الكرام،

يسعدني ويشرفني أن أرحب بأشقائنا أعضاء المؤتمر، أعضاء الاتحاد البرلماني العربي الموقر، في بلدكم الثاني – المملكة المغربية –، هنا في مقر البرلمان المغربي آملا لهم جميعا المقام الطيب، شاكرا لهم شكرا جزيلا حسن استجابتهم لدعوة المغرب الذي بادر إلى احتضان هذه الدورة، الرابعة والعشرين، رغم إدراكه وإدراكنا الجماعي لدقة المرحلة العربية الراهنة وتعقيدات واقعنا السياسي العربي التي باتت معروفة وشائعة ومؤلمة، ورغم حجم وثقل المسؤولية التاريخية والأخلاقية التي باتت تسائل ضمائرنا وإرادتنا جميعا.

ولاشك أننا واعون اليوم، في ظل هذه اللحظة التاريخية الصعبة، بمدى تردي الأوضاع العامة التي تعيشها أمتنا العربية جمعاء، من خليجها إلى محيطها، إلى حد أن لا أحد يمكنه أن يقدم الدروس لغيره، ولا أحد بات بإمكانه أن يستأثر بأفضل التشخيصات والقراءات والتأويلات لواقع يفرض وضوح عثراته واختلالاته على الجميع.

ويكفي أن تجتمع إطارات العمل العربية، في هذه الظروف والشروط، لنعتبر أن هناك فسحة أمل لا تزال قائمة، ويمكن أن يتحاور عربي مع عربي، وينصت عربي لعربي، ويحس عربي بعربي.

ولكن، هل يكفي أن تجتمع أمة اليوم، في هذا الإطار أو ذاك، لكي تجتمع على الحق، وتجتمع على المصارحة، وتجتمع على الوضوح، وتجتمع على إرادة خيرة وأفق مشترك وإحساس واحد بالواقع وإمكانيات التجاوز ؟

لذلك، فأن يجتمع الاتحاد البرلماني العربي – هنا والآن – فهو في حد ذاته مكسب وفرصة لتحقيق الحد الأدنى مما يجمعنا، وتوضيح الرؤية فيما بيننا، وللرفع من إيقاع أدائنا كبرلمانيين عرب أشقاء برغم اختلاف مرجعياتنا المجتمعية والتاريخية والسياسية والفكرية وتباين تجاربنا البرلمانية وخصوصياتنا الدستورية والتمثيلية وممارستنا الديمقراطية، ذلك لأن هناك ما يجمعنا ويوحد مشاعرنا وقيمنا، ولأن مصالحنا العربية مشتركة، ومصيرنا واحد، والتحديات المطروحة علينا هي نفسها بل إن التهديدات هي نفسها. وبالتالي، فإن الحاجة هي نفسها بالتأكيد إلى وعي عربي جديد بمتطلبات المناعة وتحصين أمتنا العربية وضمان أسباب أمنها واستقرارها ووحدتها.

أصحاب المعالي والسعادة،

سيداتي سادتي،

أيها الإخوة الأجلاء،

إسمحوا لي أن أؤكد لكم – بكل وضوح – أننا لم نخطط لعقد هذه الدورة من أجل البحث عن موقع أو استثمار معيّن لإطارنا البرلماني العربي هذا لغاية قُطْرِية ضيقة. ولا شك أن الإخوة في قيادة وإدارة الاتحاد البرلماني العربي على علم بسيرورة استضافة هذا المؤتمر. ونحن سعداء باستضافته، جديرون بثقة ومحبة أشقائنا الذين شَرّفُونا بهذه الاستضافة وباستجابتهم التلقائية وتوافدهم الكريم. ولكننا في الوقت ذاته حريصون على أن تشكل هذه الدورة خطوة متقدمة وإضافة نوعية في عمل اتحادنا، الاتحاد البرلماني العربي، والرفع من وضعه الاعتباري وفعاليته وصورته في الساحة العربية وعلى المستوى الدولي.

في هذا الإطار، يهمني أن أؤكد على التزامنا في المملكة المغربية بتوجهات وتوصيات المؤتمر الثالث والعشرين الذي انعقد في القاهرة خلال شهر أبريل 2016، سواء منها ما يهم تطوير آليات عمل الاتحاد وتقوية حضوره السياسي والرمزي أو ما يتصل بقضايانا المشتركة، إنْ على المستوى العربي أو في واجهة العمل البرلماني الإفريقي والإسلامي والدولي، وعلى الخصوص بذل المزيد من الجهود في خدمة ودعم القضية الفلسطينية باعتبارها قضيتنا الأولى، القضية المركزية لأمتنا العربية، معتبرين أن السلام في الشرق الأوسط غير ممكن، والاستقرار غير ممكن بدون إقرار حل عادل منصف للشعب الفلسطيني، وذلك على أسس الشرعية الدولية والقرارات الأممية القاضية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967 وقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من

يونيو / حُزَيْران 1967 وعاصمتها مدينة القدس، والتأكيد على حق العودة وفق القرار الدولي رقم 194 الخاص بهذا الموضوع.

وإذ أتوجه بتحية إكبار واعتزاز إلى أشقائنا في فلسطين على مستوى صمودهم وحجم تضحياتهم في مواجهة يومية للعدوان الإسرائيلي غير المقبول قانونيا وأخلاقيا وإنسانيا والمدان دوليا، فإنني في الوقت نفسه أدرك – ولاشك أننا جميعا ندرك ذلك – أن أوضاعنا المتردية في الفضاء العربي تضعف بالتأكيد من مستوى حماية مكاسب الشعب الفلسطيني ودعم صموده وكفاحه الوطني المشروع. كما أن استمرار تمزق الوحدة الفلسطينية يزيد من تعقيد مهام ومسؤوليات إخوتنا في القيادة الوطنية الفلسطينية؛ وهو ما يتطلب منا جميعا إيلاء الاعتبار للجبهة الداخلية الفلسطينية، كل من موقعه وحسب إمكاناته المتاحة. وأعتقد أن الاتحاد البرلماني العربي وإطارات العمل العربية، الرسمية والشعبية على السواء، بإمكانها أن توفر الحد الأدنى الضروري من الممكنات الملموسة والفعالة لدعم أشقائنا الفلسطينيين والمساهمة في حماية القدس من كافة وقائع واحتمالات الخطر القائمة التي تمس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في هذه المدينة المقدسة.

وفي هذا الأفق، نتابع سيرورة التطورات في عدد من أقطارنا العربية، وبالخصوص في اليمن الشقيق حيث نثمن عاليا مختلف الجهود الدولية وكذا التحالف العربي بقيادة إخوتنا في المملكة العربية السعودية لحل الأزمة في اليمن بالطرق السلمية وطبقا لقرارات المنتظم الدولي. ولست في حاجة إلى التعبير مجددا عن جدية وقوة انخراط المغرب في هذا المسعى السلمي حفاظا على وحدة واستقرار الشعب اليمني الكريم، وتثمين مختلف الجهود العربية والأممية الهادفة إلى وضع حد للصراع الدائر هناك آملين إن شاء الله تعالى أن يستعيد أشقاؤنا في

اليمن العافية وأجواء السلام المنشودة واسترجاع الشرعية لقيادة البلد وتحقيق اختياراته في البناء والتنمية والوئام والرفاه.

وبالروح ذاتها، نتطلع بآمال عريضة إلى مختلف المبادرات الدولية والإقليمية التي من شأنها ضمان السبل الكفيلة بتحقيق أسباب السلم والأمن والاستقرار والازدهار لشعوبنا العربية الشقيقة، واستثمار مُقَدَّراتها وإمكانياتها في التنمية والبناء المستقبلي. ولعله من المؤسف حقا أننا كعرب مازلنا أبعد عن الاستثمار الحقيقي لإمكانياتنا وخيراتنا وثرواتنا ورأسمالنا المادي والرمزي في تحقيق نهضة عربية، وتجاوز التعثر التاريخي والحضاري والثقافي والمعرفي الذي باتت أمتنا العربية تعاني منه. إن الوطن العربي يملك 55٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، و27.5٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، واحتياطي هام جدا من الفوسفاط. كما يتوفر وطننا العربي على 33 ألف كلم من سواحل البحار والمحيطات في حين لا ينتج فقط سوى 2.6٪ من الإنتاج العالمي للأسماك، علما أن الرهان الكوني سيكون على المجالات والمنتجات البحرية. هذا فضلا عن أكثر من 16 ألف كلم من الأنهار، ومصادر هائلة من المياه، واحتياطات هامة من الحديد والثروات المعدنية المختلفة كما يمتد الوطن العربي على مساحة 9.6٪ من مساحة الكرة الأرضية، وذلك في موقع استراتيجي هام بين القارات الثلاث الأوروبية والإفريقية والأسيوية، بل ويتوفر على سوق هائلة من 370 مليون نسمة منها أكثر من 130 مليون من القوى العاملة. ومع ذلك، مازالت نسبة الأمية في وطننا العربي تصل إلى 19٪. كما أن الهوة التكنولوجية والعلمية والمعرفية تزداد اتساعا مع المجموعات المتقدمة في العالم المعاصر. ولم ندرك تماما معنى وقيمة التوجه نحو مشاريع استراتيجية كبرى عابرة للحدود

العربية بدلا من الانغلاق داخل القطر الواحد بل عابرة للحدود العربية ذاتها نحو إفريقيا وآسيا وغيرهما، ونهج رؤية تنموية قائمة على التكامل والتضامن والتعاون بين المكونات العربية بدلا من التسابق والتنافس وافتعال الخلافات. ولنا في بعض المبادرات الجريئة والاستثمارات الناجحة والمشاريع الكبرى لعدد من دول مجلس التعاون الخليجي في بلدان عربية وغير عربية مثال جدير بالتنويه والتثمين والاقتداء.

وبهذا المعنى، أود أن أثمن التوجه الذي كان الاتحاد البرلماني العربي قد نهجه بالانفتاح على الإطار البرلماني الأفريقي، في أفق من الحوار والتعاون والتضامن وتنسيق الجهود والرؤى، وحرص على تبادل الخبرات والكفاءات، وتسهيل إمكانيات الإفادة والاستفادة على المستوى الاقتصادي وتبادل المصالح والمنافع. وهذا ما يقتضي تخطي مرحلة المجاملات والتعبير عن المشاعر الطيبة إلى بناء علاقات استراتيجية بين البلدان العربية والأفريقية يمكن أن تلعب البرلمانات في أفريقيا والوطن العربي دورا في إرسائها ودعمها والتحفيز عليها.

وأحسب أن ما حققه المغرب مؤخرا في الساحة الأفريقية، من خلال الدور الطلائعي الحيوي الذي قام به جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وسعيه الكريم نحو علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية وروحية بعمق استراتيجي قائم على روح التعاون والتضامن والتكامل ومنطق (رابح-رابح)، أحسب أن هذا المنجز مكسب للأمة العربية كذلك وليس فقط للقارة الأفريقية. ذلك أن نجاح المغرب هو، بالتأكيد، نجاح عربي أساسا، ولن أضيف شيئا جديدا إلى معلوماتكم -أيها الإخوة الكرام- إن قلت إن هناك ما يكفي من معطيات وحقائق تاريخية وجغرافية وثقافية ودينية واقتصادية ودبلوماسية واستراتيجية تجعل من

أفريقيا عمقا مكينا للأمة العربية مثلما يشكل العرب عمقا وامتدادا أساسين للقارة الأفريقية وشعوبها الشقيقة والصديقة.

ومن هنا، أستحضر باعتزاز معالم الرؤية الاستراتيجية التي عبر عنها المغرب من خلال المواقف والتحركات الدينامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، خصوصا في خطابه السامي الذي ألقاه جلالته أمام أشقائه قادة دول مجلس التعاون الخليجي في 20 أبريل / نيسان 2016 في الرياض، وكذا كلمته السامية في الدورة 27 للقمة العربية الطارئة التي انعقدت في 25 يوليوز 2016 بنواكشوط، والتي رصدت أهم جوانب وملامح التأزم العربي الراهن.

وفي خطاب جلالة الملك في الرياض بالخصوص، تم الإلحاح بقوة وجرأة ومسؤولية على ما آلت إليه أوضاع المنطقة العربية منذ الفترة التي تم تقديمها كربيع عربي سرعان ما غدا خريفا كارثيا لم يخلف سوى الخراب والدمار والمآسي الإنسانية من جهة، ووضع اليد على خيرات عدد من بلداننا العربية، واستهداف بعض التجارب العربية الناجحة بل والمس بتميز نماذجها الموفقة والمستقرة كالنموذج المغربي الملموس من حيث استقراره، وتنويع شراكاته الاستراتيجية، وكذا من حيث اختياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقراراته الحرة التي لا تحاسب أحدا على اختياراته الخاصة، والتزاماته تجاه أشقائه وشركائه وحلفائه.

ولم يفت الخطاب الملكي، في تلك المناسبة السانحة، أن ينبه إلى خطورة وضعنا العربي، بوضوح كامل وضدا على الخلط الفاضح في المواقف وازدواجية الخطاب بين التعبير عن الصداقة ومحاولات الطعن من الخلف.

قال جلالته : «إننا أمام مؤامرات تستهدف المس بأمننا الجماعي. فالأمر واضح، ولا يحتاج إلى تحليل. إنهم يريدون المس بما تبقى من بلداننا التي استطاعت الحفاظ على أمنها واستقرارها، وعلى استمرار أنظمتها السياسية».

وأضاف جلالته : «إننا نواجه نفس الأخطار، ونفس التهديدات على اختلاف مصادرها ومظاهرها، فالدفاع عن أمتنا ليس فقط واجبا مشتركا بل هو واحد لا يتجزؤ».

وفي السياق نفسه أكد جلالة الملك «أن المخططات العدوانية التي تستهدف المس باستقرارنا متواصلة ولن تتوقف. فبعد تمزيق وتدمير عدد من دول المشرق العربي، هاهي اليوم تستهدف غربه».

والواقع أنني أستحضر شهادة جلالة الملك لاقتناعي بأن أخلاق المسؤولية العربية تقتضي، اليوم، أن نسمي معضلاتنا العربية بأسمائها، وأن نواجهها بالتشخيص الموضوعي والتحليل الجريء، وبما يقتضيه الموقف التاريخي من صدق وحقيقة وإرادة مشتركة ووعي جماعي بالتحديات والتهديدات والمخاطر، إنْ على مستوى الظاهرة الإرهابية، خصوصا منها ما يمس بسمعة الإسلام والمسلمين، ومظاهر العنف الطائفي والمذهبي في بعض أقطارنا العربية أو حجم المغالطات الفكرية والدينية التي باتت رائجة في فضائنا الثقافي والإعلامي والسياسي.

ولي اليقين بأن الاتحاد البرلماني العربي، إن نجحنا في تقوية آليات عمله واستكمال هياكله والالتزام بما أقررناه ونُقِرُّه جماعيا داخل مؤتمراته وأجهزته، لقادر على الإسهام في استنهاض الهمم العربية وتصويب الاعوجاجات والتأثير في صناعة القرار العربي الرسمي بما يرقى إلى مستوى طموحات أمتنا العربية

من الخليج إلى المحيط، والاستجابة لتطلعات أجيالها الجديدة. وما ذلك على الله بعزيز إن خَلُصَتِ النوايا وامتلأت الروح العربية بالصدق والنزاهة والجرأة الأخلاقية المنشودة.

وختاما، يقتضي المقام – وأنا أجدد الترحيب بأشقائي جميعا – أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى قيادة الاتحاد البرلماني العربي وأمانته العامة وأطره وجميع العاملين في إدارته.. كما أغتنم الفرصة لأعبر لمعالي الرئيس الأخ نبيه بري عن أصدق تعازينا القلبية في وفاة قريبته رحمها الله، مما اضطره إلى التغيب للأسف عن هذه الدورة آملا أن يمتعه الله تعالى بموفور الصحة والعافية ويوفقه في مهامه الوطنية الحافلة على رأس مجلس النواب في جمهورية لبنان الشقيقة.

شكرا لكم على كرم الإنصات وفضل الاهتمام.

وأتمنى لمؤتمرنا هذا كل النجاح والتوفيق، ولاتحادنا المزيد من النتائج والمكاسب الطيبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب في الجلسة الختامية للمؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي

20 - 21 مارس 2017

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

زميلي السيد رئيس مجلس المستشارين،

السادة الرؤساء والسيدات والسادة رؤساء الوفود العربية الشقيقة،

السيد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية،

السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي،

ضيوفنا الأجلاء،

أيها الحضور الكرام،

يقتضي المقام أولا أن أشكر كافة الأشقاء والشقيقات الذين تجشموا عناء السفر من جغرافيات بعيدة لحضور هذا المؤتمر، والإسهام في إنجاحه، ودعم آفاقه ورهاناته، ولتشريفهم لنا – في المملكة المغربية – بالاستجابة الكريمة للدعوة والإرادة المشتركة بيننا وبين رئاسة الاتحاد البرلماني العربي في شخص دولة الرئيس الأخ نبيه بري الذي تعذر حضوره بيننا للمصاب الجلل الذي ألم بعائلته الصغيرة.

لقد كان حضوركم بيننا مشعاً وعنصر إثراء لهذه الدورة، الرابعة والعشرين، من دورات مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي. كما كان لمساهمتكم المتنوعة والغنية في المناقشات والمداخلات والحوارات المختلفة فعلا مؤثراً بناءً في بلورة اقتناعات مشتركة وروح وحدوية أخوية متضامنة حول مجمل التشخيصات والقراءات وآفاق المعالجة والحل.

والواقع أن الاقتناع كان موحدا بخصوص الأوضاع العربية الصعبة التي نعيشها جميعا، ونتابعها جميعا بانشغال مشترك وقلق تطلع إلى حلول جدية واقعية ملموسة تستجيب لآفاق انتظار شعوبنا العربية كافة. كما كانت الإرادة جماعية لدى كافة المؤتمرين والمؤتمرات في أن هناك أملاً للعثور على المخارج والحلول الضرورية الملائمة. فعندما تلتئم إرادة الأمة وتلتف مكوناتها الصادقة المخلصة النزيهة لابد وأن يظل هناك أمل قائم لايقبل، بأي حال من الأحوال، بطروحات اليأس والتيئيس ولا بمختلف الأفكار العدمية.

ولقد أعطى مؤتمرنا الإشارة تلو الإشارة على أن الأمل ممكن، لأننا نمثل ضمائر شعوبنا، ونتحدث بأصوات شعوبنا. ولعل هذا هو ما جعل مؤتمرنا مؤتمر التوافق بامتياز، مما ساعد على تقريب وجهات النظر ورسم المعالم الخلاقة على طريق عملنا المشترك في خدمة قضايانا العربية.

وعلى هذا الأساس سنلتزم، مَعاً سَوِيّاً، بربط القول بالفعل من خلال تطبيق مختلف المقررات والتوصيات التي تمت المصادقة عليها، وتبناها المؤتمر. ذلك لأنني أقدر ثقل الأمانة التي سأتحملها ابتداء من هذا اليوم، ونوعية المسؤولية التاريخية والأخلاقية التي علي أن أُؤَدِّيَها بالتزام وصدق وإنصات للأشقاء

والشقيقات جميعا في مختلف البرلمانات العربية وداخل الاتحاد البرلماني العربي.

وسوف أقول بكل وضوح بأن نجاعة هذه المسؤولية لن تحقق إلا بمعيتكم جميعا، وبإسهامكم الجماعي، وبروح التضامن والتعاون والحوار والثقة التي ظلت تميز دائما سير الأشياء والعلاقات بين سائر الأشقاء في الاتحاد البرلماني العربي.

لقد كان لهذا المؤتمر فضل في المزيد من تأكيد روح الأخوة العربية التي تحتاج دائما إلى التأكيد والتجديد كما نعلم. وفي الإلحاح مجدداً على مركزية القضية الفلسطينية وجعلها في قلب الانشغالات الأساسية للمؤتمرين، والتعبير عن المزيد من الدعم لشعبنا العربي الفلسطيني في كفاحه وصموده، والوعي العميق بالوضع الخاص لمدينة القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية على أرض فلسطين المحتلة.

ومن هنا، لم يفت المؤتمر أن يدين الممارسات غير المقبولة للاحتلال الاسرائيلي، وأن يستصرخ الضمير العالمي من جديد كي ينتبه إلى مخاطر هذا الاحتلال ومظاهر الاستيطان والعدوان التي يتوقف عنها حتى الآن.

كما نبه مؤتمرنا من جديد إلى اختلالات الوضع العربي العام وتردي الحالة الراهنة في عدد من أقطارنا العربية، مع الإلحاح على ما تتطلبه هذه الأوضاع من مسؤوليات مشتركة، وعلى الخصوص بالنسبة لمؤسسة لها قيمتها النوعية وسلطتها الرمزية كالاتحاد البرلماني العربي.

وينبغي التأكيد أيضا على مدى حاجة الفعل البرلماني العربي إلى المزيد من الأداء والفعل والحضور داخل الفضاء العربي أولاً، وفي اتجاه الفضاءين الأفريقي والأسيوي، ثم ضرورة

العودة إلى التواصل المنتظم بين الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان الأوروبي، فضلا عن البرلمان المتوسطي. وفي نفس الأفق جرى الإلحاح على ضرورة تجديد وتقوية حضورنا المؤسسي العربي في فضاءات الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك بالعمل على تقوية تواجدنا في المستويات المختلفة وكافة المحافل داخله، بالإضافة إلى تطوير الأدوات القانونية داخل الاتحاد البرلماني الدولي قصد التنديد بكل ما يمس بمقررات وتوصيات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

وعلينا أن نلتزم أيضا بتعزيز علاقات الاتحاد البرلماني العربي مع المنظمات الدولية ذات الاهتمام المشترك، في مختلف القارات، وبالخصوص في أفق التعاون جنوب-جنوب، وتنسيق المواقف والجهود معها خدمة لقضايانا العربية العادلة بالأساس واهتماماتنا المشتركة.

وختاما فإننا نتطلع جميعا إلى تقوية الاتحاد البرلماني العربي، وتمكينه من الآليات الإدارية والبشرية والمالية للنهوض بمهامه كاملة، وتأهيل قدراته كافة. والأمل أن نجعل من الاتحاد البرلماني العربي مؤسسة جديرة باسمها، متلائمة مع رهاناتها، قادرة على أداء التزاماتها.

مرة أخرى، أجدد الشكر الجزيل لكافة الأشقاء والشقيقات على حضورهم بيننا، وعلى تقديرهم للمغرب وللبرلمان المغربي، وكذا على ما طَوَّقُونا به من ثقة أخوية صادقة ضارعين إلى اللّٰه أن يقدرنا عليها، وأن يجعلنا في مستوى الانتظارات والتوقعات الأخوية.

شكرا، شكرا.

والسلام عليكم ورحمة اللّٰه تعالى وبركاته.

كلمة السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب رئيس الاتحاد البرلماني العربي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الخامس والعشرين الطارئ للاتحاد في موضوع : «الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى»، دورة القدس.

27 يوليوز 2017

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السادة الرؤساء،

السيد رئيس البرلمان العربي،

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الشقيقة،

السادة الوزراء،

السادة السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي،

السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي،

أخواتي إخواني،

أيها الحضور الكرام،

مرة أخرى يعقد الاتحاد البرلماني العربي مؤتمرا عاما له على أرض المملكة المغربية، هنا في الرباط بمقر البرلمان، ويلتم شمل الأشقاء رؤساء وأعضاء الشعب البرلمانية العربية في وطنهم الثاني الذي يفتح لهم الأذرع والأحضان سعيدا مرحبا بهم جميعا بما يقتضيه الواجب من شكر وتقدير وامتنان لحضورهم، واستجابتهم لدعوة الاتحاد البرلماني العربي ودعوة برلمان المملكة المغربية، وذلك من أجل انشغال جديد، بل قديم يتجدد بالعنف

نفسه، والغطرسة نفسها، ودائما في فلسطين المحتلة وفي الفضاء الروحي والديني والرمزي لأمتنا العربية والإسلامية، في القدس الشريف وفي المسجد الأقصى تحديدا.

وتشاء الظروف، مرة أخرى، أن يجتمع ممثلو الأمة العربية ونوابها وضمائرها في المغرب. ففي سنة 1969، في إثر حرق المسجد الأقصى المبارك، اجتمع قادة الدول الإسلامية في المغرب. في إطار أول قمة إسلامية وفي سنة 1974، انعقد على أرض المغرب مؤتمر القمة العربي التي كرس واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية. ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، وتكررت اللقاءات والمؤتمرات العربية والإسلامية التي خصصت على الدوام مكانة لائقة واتخذت مواقف أساسية لدعم الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، وفي كفاحه الوطني المشروع، وفي أفق نضاله الإنساني الحر، المجيد والبطولي في تضحياته وملامحه.

إن اجتماعنا اليوم في الرباط نحن ممثلو الشعوب العربية لبحث الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ، ليس إلا حلقة في مسار ومسلسل الدعم الذي جسده المغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على الدوام في دعم كفاح الشعب الفلسطيني وبالتحديد الدفاع عن القدس الشريف. وعلى خطى والده جلالة المغفور الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، يواصل جلالته دعم صمود أهل القدس وصيانة معالمها ودعم تمدرس أبنائها خاصة من خلال صندوق بيت مال القدس، المدينة التي للمغاربة فيها تاريخ، وأسوار وأبواب وأحاسيس.

نلتقي اليوم، الزملاء الأعزاء أصحاب السعادة، أخواتي إخواني – على خلفية الهجمة الجديدة للاحتلال الإسرائيلي

على الشعب الفلسطيني الصامد الصابر، وعلى حق بناته وأبنائه في العبادة وممارسة شعائرهم الدينية داخل المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وذلك في تجاهل آخر جديد للشرعية الدولية، وللقوانين والمواثيق والعهود الدولية، وعبث آخر جديد بالمبادئ والقيم والأخلاق الإنسانية.

والاتحاد البرلماني العربي إذ يعقد مؤتمره الخامس والعشرين هذا، في دورة طارئة وتجاوبا مع ظروف وشروط وأسباب طارئة، فليس لكي يجتمع فقط لإلقاء الخطب وإصدار بيان استنكار شديد اللهجة، ثم ينفض أعضاؤه عائدين إلى بلدانهم، وإنما نحن هنا لنتخذ قرارات ترتبط بدورنا ووضعنا الاعتباري كبرلمانيين وكممثلين لشعوبنا، وتضعنا في موقع السؤال والمساءلة عما أنجزناه وما ينبغي أن ننجزه دفاعا عن المسجد الأقصى، وحماية للقدس الشريف، وتحصينا لمكاسب قضيتنا الفلسطينية التي نعتبرها جميعا قضيتنا العربية الأولى. ونحن عندما نقوم بذلك إنما ندافع عن الحق وعن العدالة والمشروعية ونقف ضد الظلم.

الزملاء والزميلات،

السيدات والسادة،

إن هناك إرادة إسرائيلية ملموسة تستهدف، بكل هذه الإجراءات الأمنية والقمعية والتقنية والإدارية والقانونية التحكمية، تغيير الوضع القائم في القدس في أجندة مكشوفة مستهترة بالشعب الفلسطيني، وبالقانون الدولي في أفق لن يقود المنطقة سوى إلى حرب دينية كارثية لا قدر الله، قد تأتي على الأخضر واليابس، وتحيي كل أسباب الحقد والميز الذي اعتقدت

الإنسانية أنها قضت عليه حين قضت عليه في جنوب القارة الإفريقية. والحكومة اليمينية الإسرائيلية عندما تراكم إجراءاتها التعسفية في القدس إنما تضيف كما قال الشاعر الفلسطيني الكبير الراحل محمود درويش «إن إسرائيل تضيف إلى الصراع على الحاضر صراعا على الماضي بمحو الحدود بين ما هو تاريخي وما هو خرافي»

لا يعقل، ولا يقبل فرض الأمر الواقع على هذا النحو. ولا يمكن لدولة أن تترك طليقة اليد بهذه النزعة العسكرية الدموية التي ترتكب جرائم ضد الإنسانية يندى لها الجبين.

إن دولة إسرائيل التي سرقت وطنا من شعبه وأهله، وسرقت تاريخا لشعب حقيقي، وذلك بقلب الرواية واختلاق الرواة، مازالت تسرق الأرض من مزارعيها، والبيوت الآمنة من سكانها ؛ ومازالت توسع مساحات الاستيطان، وتحاصر شعبا أعزل في غزة والضفة الغربية، وتسرق المياه الفلسطينية، وتقتلع الشجر وتدمر الحجر، وتقتل كل أسباب الأمل في تحقيق السلام في الشرق الأوسط وفي الفضاء المتوسطي.

وما الذي يريده إخواننا الفلسطينيون في النهاية ؟

لقد تخلوا عن الكثير من حقوقهم التاريخية وأحلامهم المشروعة وخرائطهم الشرعية القديمة، وعدلوا، واعتدلوا ، ولم يعد أمامهم وفي أفقهم النضالي والمطلبي القانوني الشرعي سوى حقهم في الاستقلال وبناء دولتهم الوطنية المستقلة في حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية بمسجدها الأقصى وقبة الصخرة ومسجد القبلة والمصلى المرواني وغيرها، وذلك طبقا لمقتضيات الشرعية الدولية والاتفاقات الضامنة لحرية التعبد والممارسة الحرة للعقائد والديانات السماوية السمحة.

لقد بات العالم المعاصر أكثر إدراكا للخطر الإسرائيلي، وللرواية الإسرائيلية المضللة، وللآلة الإسرائيلية العسكرية والأمنية والإدارية والإعلامية، التي ترفض حقيقة الواقع وحقائق التاريخ، وترفض حقيقة وجود شعب فلسطيني له الحق، كل الحق، في الوجود والكرامة والحرية والعبادة والحق في الأمل وفي الحلم بالمستقبل.

إسرائيل لا تريد دولة فلسطينية بجوارها، ولقد حاولت دائما أن تقنع العالم بأن لا حاجة إلى دولة إضافية في المنطقة، فرفضت حل الدولتين، ومن ثم قال الرئيس محمود عباس (أبو مازن) في إحدى عباراته التي أصبح لها تاريخ بأن الأمر لا يتعلق بدولة إضافية بل على العكس : إن هناك دولة ناقصة ينبغي أن يسهل العالم المعاصر العالم المتحضر أسباب قيامها، وهي دولة فلسطين.

وعلينا أن نعترف، في إطار وعينا النقدي ونقدنا الذاتي كأمة عربية، بأننا نعيش حالة مؤسفة من العطب التاريخي والفكري بكل تداعياته وامتداداته السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية.

إن كل وصف لحالتنا العربية يبعث اليوم على القلق والأسى والأسف، ويستدعي الإشفاق والألم، ويثير الحنق والغضب. وبدلا من أن نكون كعرب جزءا من الحل بالنسبة للقضية الفلسطينية، أصبحنا جزءا من المشكلة : فالحروب العربية الداخلية تزداد وتتسع مساحاتها، والتمزق في الصف العربي لا يخفى على أحد، فضلا عن انعدام الثقة بين الأشقاء، وتعدد الخلافات العربية-العربية، وافتعال التوترات والمعضلات والقضايا الجانبية بدلا من أن نركز على ما هو جوهري وما يمس وجودنا ومستقبلنا،

وضعف إطارات العمل الرسمية، وسهولة اختراقنا من لدن الأجندات والمخططات والاستراتيجيات الأجنبية... وما إلى ذلك.

إن وضعا تراجيديا كهذا لن يسمح لنا كعرب بأن نعود إلى المجرى التاريخي من جديد، ولا بأن نصنع تاريخنا الجديد، ولا بأن نضع لأنفسنا أرضية جديدة لانطلاقة جديدة ولأفق جديد. ولا حتى بتوفير الحد الأدنى من القوة الجماعية التي يمكنها أن توقف دولة مارقة عن الشرعية الدولية، وعن المبادئ والقيم والشرائع كلها، عند حدها.

مع ذلك، مازال لدى الإنسان العربي الحس الحي الذي يجعله يثور دفاعا عن كرامته، وعن عرضه، وعن شرفه. ولقد شاهدنا نماذج أسطورية في معارك إخواننا الفلسطينيين الأخيرة دفاعا عن المسجد الأقصى وعن حقهم في العبادة بحرية، مما يبعث على الإعجاب والإكبار، وما يعيد الأمل إلى النفوس في أننا إذا ما أوذينا يتحرك في أعماقنا، وفي دمنا، وفي إرادتنا الحافز القوي لرد الأذى. فتحية إكبار وإجلال إلى أهالي القدس المرابطين دفاعا عن الأراضي وعن المقدسات والرموز، متشبثين بحقوق تاريخية غير قابلة للتصرف.

وبقدر ما يزداد الأذى الإسرائيلي، ستزداد حالة الرفض والاستياء والغضب واليأس التي تجعل المرء في وضع من لم يعد له ما يخسره. فإسرائيل لا يمكنها مطلقا أن تنعم بالأمن والسلم والاستقرار فقط لأنها أحاطت نفسها بجدار إسمنتي عال مكهرب أو بالأسلحة والقوات العسكرية والأمنية. إنها تعرف، وينبغي أن تعرف أن الأمن الحقيقي، والاستقرار الحقيقي لابد لهما من شرط وحيد لا محيد عنه مطلقا، وهو حل الدولتين. ولن يتحقق ذلك سوى بحل عادل منصف لقضية الشعب الفلسطيني على

حل مفتاحه الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

لقد أظهرت الاعتداءات ا إسرائيلية الأخيرة مرة أخرى، أن إسرائيل لا تؤمن بالسلام، ولا ترغب في السلام، وترفض كافة آليات السلام وفي مقدمتها الانخراط في مفاوضات جدية موضوعية نزيهة. ولقد رفضت جميع مبادرات السلام العربية ومقترحات السلام الدولية، وعرقلت كل خطوة نحو السلام، وكل تفاوض، وكل حوار.

بكل بساطة إن إسرائيل «تفضل أن تعيش الشقاء الذي خلقته»، بتعبير كاتب عالمي. ولكن هل معنى هذا أن علينا كعرب أن نقبل بحتمية هذا الأمر الواقع ؟ أو كما يقترح علينا البعض : هل علينا أن نقبل بشيء إسمه الهزيمة، وأن نتقبله «تقبلا بناء» بدلا من رد الأذى وتغذية أحلام الانتقام بغد قد تحدث فيه معجزة أم على العكس، لا بد من الرد الفعلي الملموس على أساس عقلاني مؤمن بمستقبل للصراع، وذلك بأدوات المقاومة المشروعة المكفولة بالقانون الدولي والمقاومة السياسية والدبلوماسية والقانونية ، وبالشرعية الدولية، وبضغط الرأي العام الدولي وأحرار العالم والضمائر الشريفة الحية المؤثرة حتى داخل إسرائيل ذاتها،وهو أمر ممكن بالنسبة للمؤمنين بالتاريخ والمطلعين على التجارب التاريخية لكثير من الأمم والشعوب.

وما من شك أن ذلك يتطلب منا كأمة عربية روحا جديدة تخرجنا من هذه الحالة المتحفية التي نحن مقبلون عليها، نحتاج إلى فكر سياسي مستنير، قوي، جديد يمكنه أن يترجم في سياسات ذات بعد استراتيجي واقعي ملموس متجه صوب المستقبل ومؤمن بالأجيال وبالتراكم.

إن الذين ما زالوا يراهنون على الماضي أو على زرع ماض جديد في عقولنا، وفي إرادتنا، وفي برامجنا وخططنا ومواقفنا، لا يمكنهم أن يؤثروا في الحاضر ولا أن يصنعوا المستقبل العربي المنشود.

وختاما، لابد أن أجدد الترحيب بكم جميعا باسم كافة أعضاء البرلمان المغربي، وأؤكد من موقعي كرئيس للاتحاد البرلماني العربي بأنني رهن إشارتكم لبلورة وإعمال القرارات القوية المؤثرة التي من شأنها أن تسهم – في تكامل مع قرارات ومبادرات عربية وإسلامية ودولية حكيمة – في الضغط على إسرائيل كي تتراجع عن غيها وسطوتها وطغيانها.

وإن علينا كبرلمانيين عرب مؤمنين حقا بعروبة فلسطين، وبالوشائج التي تربط القضية الفلسطينية بوجودنا العربي، أن نسعى لدى شركائنا وحلفائنا وأصدقائنا وزملائنا البرلمانيين في مختلف البرلمانات، وفي كافة المحافل والمنتديات الجهوية والدولية، إلى تمكين شعبنا العربي الفلسطيني من حقوقه، ويعود بالمسجد الأقصى إلى حالته الطبيعية ووضعه السابق الذي يكفله القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة.

وأعبر لكم – السادة الرؤساء ورؤساء الوفود الشقيقة – عن صادق التزامي بمقتضيات العمل من أجل تحصين المكاسب العربية والحفاظ على جذوة الأمل متقدة في النفوس وعلى الوضع الاعتباري اللائق للقضية الفلسطينية بكل أبعادها، وضمنها قضية القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، كقضية وطنية حاضرة في كل الأجندات العربية بدون استثناء.

شكرا على إنصاتكم الكريم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب المغربي في افتتاح أشغال اللجنة التنفيذية (في دورتها الثانية والعشرين).

5 دجنبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله الأكرمين

السيد الأمين العام،

السيدة والسادة ممثلي أعضاء اللجنة التنفيذية،

زملائي إخواني المحترمين،

أود في البداية أن أشكركم واحداً واحداً على استجابتكم لدعوتنا في رئاسة الاتحاد البرلماني العربي وأمانته العامة، وكذا في مجلس النواب المغربي ؛ وعلى ما تَجَشَّمْتُم من عَنَاء السَّفَر لحضور هذا اللقاء، وإعطائه مضموناً ومعنىً وقيمةً نوعيةً.

ولي اليقين أنكم جئْتُم إلى الرباط، لا فقط لأن النظام الأساسي لاتحادنا يُلْزمنا بالحضور، بل جئْتُم لكونكم تقدرون المسؤولية ولكم حِسٌّ راقٍ وَوَاعٍ بأداء الواجب الأَخلاقي تجاه العمل البرلماني العربي ومن أَجل خدمة أمتنا العربية التي باتَتِ اليومَ أَحْوَجَ ما تكون إلى التزامنا الفردي والجماعي بقضاياها وتَطَلُّعاتِها وانتظاراتها.

ونحن جميعاً، في الاتحاد البرلماني العربي ولجنته التنفيذية ورئاسته وأمانته العامة وفي كافة شُعَبِهِ البرلمانية الشقيقة، نُدْرِكُ إلى أيِّ حَدٍّ أضحت الأمةُ العربية مأزومةً وقَلِقَةً ومُتَوتِّرةً. كما تَفرَّقت كلمتُها، وضَعُفَتْ رُوحُها الوحدوية، وتَضَاءَلت شُحْنةُ تَضَامُنِها.

ولي اليقين أن لا حَلَّ لوضعنا العربي المأزوم إلاَّ بتوفير إمكانيات العمل المؤسَّسِي، سواء على مستوى البرلمانات أو على مستوى الحكومات أو على مستوى منظمات المجتمع المدني، وكذا على المستوى الفكري والثقافي الذي من شأنه أن يحافظ لهذه الأمة على كيانها الحضاري والروحي ونَسَقِها الرمزي والأَخلاقي. وأعتقد أن عَمَلَنا البرلماني – مهما كانت أوضَاعُه ومَصَاعِبُه في هذا البلد أو ذاك – يظل يوفِّر أحد الأَسباب الضامنة لصناعة الأَمل وتوفير فضاءات الحوار والإنصات المتبادل، وتحصين الكيان العربي، وتقوية الإرادة الجماعية، وتوحيد الرأي حول مُتَطَلَّبات العمل الجماعي.

سَيَصْعُب على أمتنا العَرَبية – وهذه بديهية، لكِنَّ من واجبي أن أُلِحَّ عليها في هذه المناسبة – أن تتقدم إلى الأَمام إذا لم نُوحِّد الصَّفَّ العربي، ونُرتِّبَ الاختلافات بين الأَشقاء، ونتصرَّف بإرادةٍ متفائلة وثقة في المستقبل، وأيضاً أن نتحرك بإرادة جماعية حازمة تجاه أَمْنِنَا القومي العَرَبي الذي باتَ مُهَدَّداً في ظل الاختراقات الراهنة والتهديدات الداخلية والخارجية للاستقرار والأمن، استقرار وأمن الدول والشعوب العربية على السواء.

تحتاجُ أمتُنا العربية بالتأكيد إلى مُراجَعَةٍ شاملة لأَنساقها الفكرية والسياسية، ولنماذجها الاقتصادية والاجتماعية، ولأنماطها المؤسسية التقليدية الهشة حيثما وُجِدَتْ. وفي هذا

الأفق، نحتاج إلى بعضنا البعض كأشقاء على كل المستويات وفي كل المحافل ؛ وإن أيَّ مساس ببلدٍ عربي هو مساس بنا جميعاً، وأي تهديد لوحدة وتراب أي بلد عربي هو تهديد لوحدتنا وسيادتنا الترابية كأمة عربية.

زميلتي، زملائي، إخواني الأفاضل،

علينا أن نتمسك بإطارات العمل الوحدوي العربية وفي مقدمها الاتحاد البرلماني العربي الذي ينبغي أن نُحافِظَ عليه بكل ما يتوفر من إمكانيات، وأن نَصُونَه كآلية من آلياتِ عَمَلِنا المشترك، وأن نوفّر له أسباب الاستمرارية وضمانات النجاح والفعالية والتأثير والمصداقية مادام يمثل الضمير الشَّعْبي العَرَبي ويسْعَى نحو المزيد من إنضاج الدينامية البرلمانية بكل أشكالها ومكوناتها، وتقوية الهياكل المؤسسية الديموقراطية الحريصة على إشراك المجتمعات العربية في صناعةِ القرار، وتَجْسير العلاقة مع المشاريع والأفكار، وحماية الاستقرار.

ولهذا، ومن باب الصراحة بيننا، عَليَّ أن أَقُولَ بأن الاتحاد البرلماني العَرَبي بدوره. ربما شأن إطاراتٍ عربيةٍ أخرى – في حاجة قصوى إلى تجديد بنائه الداخلي وتقوية بُعده المؤسسي وإعادة النظر، ربَّما، في ميثاقه ونظامه الداخلي تحقيقاً لمزيد من الانسجام من حيث المواد والفقرات والفعالية. كما أنه في حاجة إلى مقر جديد يكون عقاره في ملكية الاتحاد وليس مجرد مقر مكتَرى كما أمكننا أن نُحقّق ذلك الآن حيث نجحت الأمَانة العامة في اكتراء مقر في بيروت بعد أن تفضل إخواننا في مجلس النواب اللبنَاني مشكورين (جازاهم الله خيراً) باستضافة الاتحاد البرلماني العربي منذ استحالت إمكانية العمل في دولة

المقر السابقة، في دمشق. وقد نحتاج إلى وقت لكي نخطط لهذا المشروع ولتنفيذه على أرض الواقع.

ومادمنا في اجتماع تنظيمي للجنة التنفيذية، إسْمَحُوا لي أن أَشْرِكَكُم في جملة من الأَفكار والمقترحات تَداوَلْنا في شَأْنِها – مَعاً سَوِيّاً – على مستوى الرئاسة والأمانة العامة. فلايَخْفَى عليكم أن الاتحاد البرلماني مَدْعُوٌّ إلى تقوية حضوره وانفتاحه على مستوى المحافل والمنتديات والمنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية والاقليمية والجهوية، وهذا أفق لن ينهض بِهِ بضْعةُ أفراد في الأمانة العامة وبإمكانياتٍ مالية ولوجيستية وموارد بشرية محدودة جدّاً.

إن الدفاع عن الأمة العربية وقضاياها العادلة ورؤيتها القومية الاستراتيجية له كُلْفَة ويحتاج إلى إرْساءِ مؤسساتي قويٍّ ومُنَظَّم وعقلاني. كما يحتاج هذا العمل البرلماني العربي إلى تخطيط ودراسة، مما يتطلب وجوباً إنشاء معهد أو مركز للأبحاث والدراسات البرلمانية العربية يسْتَقْطِبُ ذوي الاختصاص العلمي والمعرفي وينفتح على مراكز الأبحاث والجامعات والمعاهد ذات الاهتمام المشترك داخل الوطن العربي وخارجه.

وتقضي المصلحة العربية التي كم نحن مؤتَمَنُون عليها كفاعلين سياسيين وكبرلمانيين نمثل حقّاً إرادةَ شعُوبِنا العَرَبية أن نرفع سقف اهتمامنا الدبلوماسي البرلماني، لا فقط داخل الجغرافيا العربية من حيث حَاجَتُنا إلى تطويق الخلافات العربية – العربية كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا، ولكن أيضاً على المستوى الدولي، سواء بمواصلة حضورنا الفعلي والفاعل كمجموعة جِيُّواستراتيجية داخل الاتحاد البرلماني الدولي الذي كان لنا الشَّرَفُ كَعَرَب برئاسته في الفترة ما بين سنتي 2011

و2014 أو على المستوى البرلماني الأوروبي والمتوسطي أو بالانفتاح العربي أكثر فأكثر على القارة الأفريقية التي غَدتْ تمثل مخزوناً استراتيجيّاً واقتصاديّاً لمستقبل العالم ولأمتنا العربية.

وبهذا الخصوص، إسمحوا لي – إِخْوَتي الأَعزاء – أَنْ أُؤَكد على أهمية التوجه العربي نحو الفضاء الأفريقي. وقد علمتنا تجربتُنا المغربية التي قادها جلالة الملك محمد السادس استراتيجيّاً واقتصاديّاً أن الانفتاح على هذه القارة تؤسسه لغة المصالح المتبادلة ولا تضمنه الشعارات والخطابات وعبارات المجاملة أو المشاعر والنوايا الطيبة. كما تضمنه المشاريع الاقتصادية والاستثمارات والمبادرات المشتركة القائمة على الواقعية الملموسة وبناء الثقة وسبل التكامل العربي-الأفريقي.

وبالتأكيد، كلما وحَّدْنَا رُؤْيَتَنا، وكلِمَتَنا، وآفاقَنا، ومصالحَنا العربية، وضَمِنَّا لأَنفُسنا سُبُل المحافظة على البيت العربي الواحد المُوَحَّد، كلما نَجَحْنا في توجهاتنا نحو أفريقيا، ونحو أوروبا، ونحو الأمريكَتَيْن الشمالية والجنوبية، ونحو القوى الإقليمية المحيطة بالجغرافيا العَرَبية، وكذا نحو العمق الأَسيوي الحيوي المؤثر اليوم. وبهذا المعنى يمكن لأشقائنا الفلسطينيين بالخصوص أن يُعَوِّلوا علينا في معاركهم المصيرية وفي مقدمتها قضية القدس الشريف كذاكرةٍ وكفضاءٍ ومُقَدَّسات، وكعاصمة للدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة، تلك المعارك التي هي معاركنا جميعاً، كأفراد وكأمة. فلا الفلسطينيون قادرون على فعلِ شيءٍ ملموس بدون أن يكونوا عَرَباً ولا العرب بإمكانهم أن يكونوا عرباً بدون أن يَكُونُوا فلسطينيين. فالمصيرُ مشترَك، والسَّفِينَةُ واحدة.

إِخْوَتي الأَجلاء،

ختاماً، عليَّ أن أُلِح من جديد على أن دورنا في الاتحاد البرلماني العربي يبقى ضرورياً وحيوياً في مدِّ الجسور بين الأشقاء، وتسهيل سبل الحوار كلَّما كان ذلك ممكناً.

ويقيني أَنْ لا سبيلَ أمامنا كعرب، يجمعنا أفقٌ واحد ومَنْذُورونَ لمصير واحد، سوى أفق الحوار ، والاستماع لبعضنا البعض، فهو الطريق الوحيد الذي يمكنه أن يساعد على تصفية الأجواء، وهو الذي يجعل التضامن ممكنا، والتعاون ممكنا، هذا التضامن الذي يجعل الاستقرار ممكنا، والثقة ممكنة، ويجعل بناء المستقبل العربي ممكنا.

أملُنا في الله كبير في أن نحقق مطامحنا العربية وتطلعات أمتنا نحو الاستقرار والتعاون والتضامن والازدهار الاقتصادي والأمن الاجتماعي والتطور العِلْمي والتربوي والثقافي. وما ذلك على بنات وأبناء أمتنا بعزيز.

والسلام عليكم.

كلمة السيد الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب المغربي في افتتاح أشغال قمة رؤساء البرلمانات العربية المنعقدة بالرباط لبحث قرار الرئيس دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس.

15 دجنبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله الأكرمين

زملائي أَصحابَ المعالي رؤساء البرلمانات العربية الشقيقة،

أصحابَ السعادة رؤساء الوفود،

السيد الأمين العام للاتحاد،

أصحاب السعادة سفراء الدول العربية،

أيها الحضور الكرام،

يقتضي المَقَامُ أَولاً أَن أُحَيِّيَ حُضُوركم الأخوي الكريم في هذه القمةِ البرلمانيةِ العَرَبيةِ، هُنَا في بَلَدِكم الثاني على أَرض المملكةِ المغربيةِ، وذلك تلبيةً لنداءِ الواجبِ القَوْمي وتقديراً للرسالةِ السياسيةِ والأَخلاقيةِ والمبدئيةِ التي يتحملُ أَمانَتَها البرلمانيُّ العَرَبي بضميرٍ حيٍّ، والتزامٍ نزيهٍ، وحِرْصٍ بلا حدود على حاضِرِ الأمةِ العَرَبيةِ ومُسْتَقْبَلِها، وإِدراك للمخاطِرِ المُحْدِقَةِ بوُجُودِهَا ومصيرِها.

وأَوَدُّ أَن أَشْكُرَكُم جميعاً، وأَشُدَّ على أيديكم جميعاً، لِتَجَاوُبكم مع دعوةِ رئَاسةِ الاتحاد البرلماني العَرَبي التي بَادَرَتْ إِلى عَقْدِ هذه القمة الطارئة، وذلك في أَعْقَابِ القرار الذي اتَّخَذَهُ الرئيس دونالد ترامب بنَقْل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مدينة القدس، واستجابةً لنداءَاتِ بَعْضِ أَعضاءِ الاتحاد البرلماني العربي ولآفاقِ الانتظارِ والإلحاحِ والمطالبةِ الشَّعْبيةِ العربية من الخليج إِلى المحيط، ومن المحيط إِلى الخليج حيث ارتفعتْ أَصواتُ أمتنا غاضبةً، رافضةً، شَاجِبَةً هذا القرار الأمريكي الشَّاردَ خارجَ الواقع، المُجَانِبَ للصوابِ والحكمة، المُضادَّ للمنطق التاريخي، المنحاز لطَرَفٍ ضِدَّ طَرَفٍ في مسار المفاوضات التي يُفْتَرَضُ أن الولاياتِ المتحدةَ الأَمريكية تَرْعَاهَا وتَتَصرَّفُ فيها كَحَكَم أَساساً.

من المؤسِفِ أن الإِدارةَ الأمريكية اختارتِ الاختيارَ الخطأ بل واختارت للإِعلان عنه الزمنَ الخطأ أيضاً ؛ فَعَلَى بعد أَيامٍ فقط من إِحياءِ المنتظَم الدولي لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفي الذكرى المائوية لوَعْدِ بلفور سَيِّءِ الذِّكْر، جاء قرار الرئيس الأَمريكي السيد دونالد ترامب بإِعلان مدينةِ القدس عاصمةً لإِسرائيل ونَقْل سفارة بلاده إليها. وهو قرارٌ سَارَعَ العَالَمُ بأَسْرِهِ – باستثناء إِسرائيل – إِلى رَفْضِهِ وشَجْبِهِ وإِبراز مَخَاطِرِهِ على السِّلْمِ والأَمن والاستقرار في منطقةِ الشَّرْقِ الأَوسط وفي جِهَاتِ العَالَم الأَرْبَع.

وواضح جدّاً من ردّ فعل أَشقائنا الفلسطينيين الرافض بقوة، ومن موقف منظمة التعاون الإِسلامي، ومن رسالة جلالةِ الملك محمد السادس من موْقِعِهِ كرئيس للجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإِسلامي، باسْم سَبْع وخمسين دولة وأكثر من مليار مواطن، ومن موقف الاتحاد البرلماني الدولي الذي

اعتبر أن القرار الأمريكي يقوض الوضع القانوني والسياسي لتسوية سلمية بين إسرائيل وفلسطين، مشيراً إلى أنه سيكون لهذا القرار عواقب على عمليات السلام في الشرق الأوسط، ومن الجامعة العربية وقادة العالم العَرَبي، ومن موقف الشارع العَرَبي بمجموع مكوناتِهِ ومرجعياته وعائِلاتِهِ العقائدية والفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وكذا موقف الأمم المتحدة، وموقف الاتحاد الأوروبي، وموقف الجمعيتين البرلمانيتين المتوسطية والأسيوية، وكذا المخاوف التي أبداها قداسةُ البابا فرنسيس، والموقف الصيني، والموقف الروسي، والموقف الفرنسي، والموقف البريطاني... وغيرها من المواقف الرافضة أو المتحفظة، واضحٌ من ذلك كُلِّه أن هذا القرارَ الأَمريكي مُسْتَفِزٌّ لإرادةِ المجتمع الدولي، مُسْتَخِفٌّ بمنظمة الأمم المتحدة وبقرارات مجلس الأَمن العديدة المتَعَلِّقة بالقدس، خصوصاً القرارَيْن 476 و478 الصادرَيْن في سنة 1980، والتي تؤكد على عدم جَوَازِ اكتسابِ الأَراضي بالقوة، واعترافِها بالوضع الخاص للقدس، ومدى الحاجة إلى حمايةِ الأَماكنِ المُقَدَّسةِ في هذه المدينة، وإلحاحِها الملموس على أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تُتَّخَذُ من طرف سلطات الاحتلال، بهدفِ تغييرِ طابعِ ومركزِ مدينةِ القدس ليس لها شرعية قانونية. كما رفضت قراراتُ الأمم المتحدة سنة 1980 بالأَخص ما سَنَّتْهُ إسرائيل في قانونٍ أَساسيَ بشأنِ ضَمِّ القدس إليها، واعتبرته المنظمةُ انتهاكاً للقانون الدولي، ودعت جميعَ الدولِ الأعضاءِ إلى عدمِ قَبولِه وعدمِ الاعتبارِ بهِ وبأيِّ إجراءاتٍ أخرى تَسْعَى إلى تغيير طَابَعِ القدسِ ومركزِها. والأَساس، أن مجلس الأمن، في قراره الأَخير 2334 الذي تَمَّ تَبَنِّيه سنة 2016، أَكَّد على أَنه «**لن يعترفَ بأيِّ تغييراتٍ في خطوطِ الرابع من يونيو-حُزَيْران 1967، بما في ذلك القدس، إلا في حدودِ ما يتفقُ عليه الطَّرَفان**».

وفي المُحَصِّلة، فإن القرارَ الأمريكي الذي وَقَّعَهُ الرئيسُ الأمريكي السيد دونالد ترامب المُخَالِفَ للشرعيَّةِ الدولية، وللقانونِ الدَّولي بَاتَ معزولاً سياسيّاً ودبلوماسيّاً وأخلاقيّاً، ولن يكونَ له أَيُّ أَثَر قانوني، ولن يُغَيِّرَ من صِدْقيةِ وقوةِ وصلاحيةِ القانونِ الدولي في تَطَابُقِه مع الواقع التاريخي والواقع الملموس على الأَرض الذي تسعى إسرائيل والولاياتُ المتحدةُ الأَمريكية إلى تغييره قَسْراً وعُنْوَةً.

إن القرارَ الأمريكي قَرَارٌ ظالِمٌ.

إِنَّه قرارٌ يقَوِّضُ أُفُقَ السلام، ويهدفُ إلى وَأْدِ الحَلِّ القائمِ على إمكانيَّةِ وُجُودِ دَولَتَيْن.

إنه قرارٌ ضِدَّ القانون، ضد العقل، ضد المنطق، ضد التاريخ وضد المستقبل.

إنه قرارٌ ضد حقِّ الشعب الفلسطيني الثَّابتِ المشروعِ بمُسْلِميهِ ومَسِيحيِّيهِ على السواء، ضد الأمة العربية، وضد الأمةِ الإسلاميةِ ككل.

إنه قرارٌ يُمْليهِ الإحساسُ بالقُوةِ وليس الإحساسُ بقُوةِ الحُجَّةِ وقوةِ الحَقّ.

إِنَّه قَرارٌ يُنْذِرُ بحالةِ حَرْبٍ سياسيةٍ ودبلوماسيةٍ لا أحد يعرفُ أو يُدْرِكُ مَداهَا. ولا يبشِّرُ مطلقاً بأيِّ أفقٍ للسلامِ كما يزعمون.

وقد علَّمنا التاريخُ للأَسف أَن الحُرُوبَ تبدأ بالاستفزاز، وبالقرارات التي تَنْقُصُها الحكمةُ، وبالجُمُوحِ الشَّخصي، وبالخطوةِ التي تُوصَفُ عادةً بكونِها « خطوةً رمزيةً أو محدودةً » بينما تكون

في حقيقتها وجوهرها وأبعادها خطواتٍ مُبَرْمَجَةً في استراتيجيةٍ مُتَكَتِّمَةٍ لها خرائطُها وطُرُقُها وأهدافُها ورهاناتُها.

وبهذا المعنى، يُمكننا أن نقرأَ مقالةَ الكاتبِ البريطاني الشهير روبرتْ فيسْكْ التي نشرَتْها صحيفة «الأندبَّدَنْتْ» البريطانية، حيث أشار إلى أن «منطقة الشرق الأَوسط بعد ثلاثِ حروبٍ كارثيَّةٍ، لم يكن يَنقُصُها سِوَى قرارٍ استفزازي كالذي اتَّخَذَهُ تْرامْبْ»! كما يَعتَبِرُ الكاتبُ أن بإمكانِ هذه الخطوةِ الأَمريكيةِ « أن تَجُرَّ المنطقةَ إلى خَطَرِ نزاعٍ عِرْقي»، وبأن «التَّداعِيَاتِ ستكون فَظيعةً، إذْ سيقول العربُ – مسلمين ومسيحيين – إنَّ مدينَتَهُمْ المُقدسةَ باتتْ تنتمي إلى يهود إسرائيل لا إليهم، وهو أَمرٌ غَيْرُ مقبول».

إنَّ أَخْطَرَ ما في هذا القرارِ غَيْرِ محْسُوبِ العَواقِبِ ليس فقط أنه سَيُطْلِقُ أيدي الإسرائيليين في نَهْبِ ومصادرةِ الأراضي الفلسطينية وإقامة المزيد من المستوطناتِ عليها، وإنما هو قرارٌ يَحْلُمُ بأَن يُصَادِرَ حُلْمَ الفلسطينيين وحَقَّهُم في استقلالهم وبناءِ دولتهِم الوطنية وعاصمتُها القدس الشرقية.

وذلك مَعْنَاهُ، أيها الإخوة والزملاء الأجلاء، بكُلِّ بساطةٍ أن الولايات المتحدة الأَمريكية لنْ تَبقى – منذ اليوم، ومنذ هذا القرار بالذات – مؤهلةً لرعايةِ المفاوضاتِ بين أَطرافِ الصراع وحمايةِ وتوفيرِ متَطَلَّباتِ السلام وَشُرُوطِهِ.

ذلك معناه أيضاً – كما قال جلالة الملك محمد السادس رئيسُ لجنةِ القدس في رسالةِ لَفْتِ انتباهٍ إلى الرئيس الأمريكي السيد دونالد ترامب – «أن مدينة القدس، بخصوصيتِها الدينيةِ الفريدةِ وهويتِها التاريخيةِ العريقة، ورمزيتِها السياسيةِ الوازنة، يجب أن تبقى أرضاً لِلتَّعايُشِ والتَّسَاكُنِ والتَّسَامُحِ بين الجميع». كما ينبغي أَن تظل على حالها في عمقِ المفاوضاتِ الفلسطينية

الإسـرائيلية مُنْدَرِجـةً في صُلـبِ قضايـا الوضـع النهائـي.

إن واجبنـا الأَخلاقـي والسياسـي كبرلمانيـين، وكبرلمانيـينَ عَـرَب أَساسـاً، يُمْلـي علينـا أَن نكـونَ في قَلْـبِ هَـذِهِ المعركـةِ التـي يَنْخَـرِطُ فيهـا الآنَ عُقَـلاءُ العَالَـم وحكماؤُه وأحـرارُه مـن أَجـل حمايـةِ الشـرعيةِ والقانـونِ الدَّوْلِيَـيْن، ومـنْ أجـل اسْـتِتْبَابِ السِّـلْمِ العـادِلِ الـمُنْصِفِ الشـامل في الشـرق الأَوسـط، ومـن أجـل إِعَـادةِ الحيـاةِ إلـى مسلسـل السـلام الـذي أعاقَتْـهُ الغطرسـةُ الإِسـرائيلية وعطَّلَتْـهُ إرادةُ إِسـرائيل المُغْرِضَـة التـي تَرْفُضُ السـلام وتَجِـدُّ في الحـدّ مـن أسـبابِه وإِضعـافِ آمالِـه.

ومـن هُنـا، فـإنَّ علينـا في هـذا المؤتمـر، أن نُنصـتَ لبعضنـا البعـض كقـادة برلمانيـين نُمثِّـل إِرادةَ شـعوبِنا وآمالَهـا وتطلعاتِهـا في أن تظلَّ مدينـةُ القـدس، بمركزِهـا الـمُقدَّس، عنوانـاً للسـلامِ والتسـامحِ والتعايـشِ بـين الديانـات التوحيديـة الثـلاث، وأن يتحمَّـلَ المجتمـعُ الدولـي وَاجِبَـه في تحقيـق حلٍّ جِدّي عـادلٍ ونهائـي لقضيـة الشـعب الفلسـطيني علـى أَسـاسِ الشـرعيةِ والقانـونِ الدولِيَـيْن وقـراراتِ مجلـس الأمـن ذاتِ الصِّلـة.

هنـاك إِذن عمـلٌ ينتظرُنـا تَفْرضُـه طبيعـةُ مسـؤولياتِنا البرلمانيـة في كل المواقـع والمنتديـات والمحافـل التـي نتحمـل فيهـا المسـؤوليةَ أو نتوفَّـر فيهـا علـى تمثيـلٍ أو حضـور.

لا يَنْبَغـي أَنْ نَيْـأَسَ مـن إِمكانيـاتِ عـزلِ هـذا القـرار، والحَـثِّ علـى تفـادي تداعياتِـه ومَخَاطِـرِه، وحَمْـلِ الإِدارةِ الأَمريكيـةِ علـى التَّراجُـع عَنْـه.

وختامـاً، لاَ يَنْبغـي أن نتـركَ إِخْوانَنـا الفلسـطينيين وحدَهـم في هـذه اللحظـة المصيريـة، ذلـك لأنهـا ليسـت معركَتَـهُم هُـمْ وَحْدَهُـم

فقط. ذلك أننا ندركُ جميعاً بأنه مثلما لا يمكن للفلسطينيين أن يكونوا فلسطينيِّينَ بدونِ أن يكونُوا عرباً، لا يمكن كذلك للعَرَبِ جميعاً أن يكونوا عَرَباً بدون أنْ يكونُوا فلسطينيِّين.

فَسَفينَتُنَا واحدة،

ومَصيرُنا مشترك.

ولا حاجةَ إلى أوهامٍ خادِعةٍ في علاقاتِ العرب بواقعهم الملموس وبوجودِهِم كأمةٍ عربيةٍ مؤمنةٍ بتاريخِها وينبغي أن تكون واثقةً من مستقبلِها، مُلْتحمةً كالبُنْيَانِ يَشُدُّ بعضُهُ بَعْضاً : «**كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مرْصُوص**» (صدق اللّه العظيم).

والسلام عليكم.

كلمة السيد الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي في افتتاح الدورة 27 لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي

القاهرة، 05 أبريل/نيسان 2018

أصحاب المعالي والسعادة،

السيد رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية،

السيدة والسادة رؤساء البرلمانات العربية،

السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السادة الوزراء،

السادة السفراء،

السيدات والسادة رؤساء المنظمات الشقيقة والصديقة،

أيها الحضور الكرام،

يقتضي المقام أولاً أن أتوجه بالشكر والتحية والامتنان إلى الأشقاء في جمهورية مصر العربية على تفضلهم باستضافة المؤتمر العام للاتحاد البرلماني العربي في دورته السابعة والعشرين. والشكر موصول بالخصوص إلى أخي وزميلي د. علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، وكافة إخوتي في مجالس النواب والمستشارين والشورى والأمة على استجابتهم لدعوة رئاسة الاتحاد، وحرصهم الملتزم على تجشم عناء السفر إلى قاهرة المُعِزّ والحضور الفعلي في أشغال هذا المؤتمر الذي نتطلع جميعاً إلى أن يشكل محطة نوعية جديدة في مسار العمل البرلماني العربي ودعم آفاق الممارسة الديموقراطية في وطننا العربي من خليجه إلى محيطه.

ولاشك أننا جميعاً مغمورون بسعادةٍ خاصة ونحن نلتقي كأشقاء وكزملاء أبناء العائلة العربية الكبرى، وبالخصوص لكوننا نلتقي على أرض مصر العربية الكريمة المضيافة التي استقبلتنا بأذرع مفتوحة حاضنة، ورحبت بنا وجوهها الطيبة : «أدخلوا مصر إن شاء اللّٰه آمنين»، آمنين إن شاء اللّٰه تعالى في مصر الآمنة المطمئنة المُسْتَهْدَفَةِ في أمنها واستقرارها ؛ وليس ذلك بلا سبب، وإنما لمكانة مصر الاستراتيجية في عمقنا العربي، ولقيمتها الاعتبارية والحضارية والتاريخية والرمزية والثقافية والفكرية، ولكونها شكلت دائما حصناً واقياً لكيان الأمة العربية، داعماً لوحدةِ الصف العربي، ولصمود الإرادة العربية. وإننا بالمناسبة لَنُحَيِّي شعب مصر الشقيق وقيادته الوطنية وعلى رأسها فخامة الرئيس المشير عبد الفتاح السيسي الذي نُهنِّؤُه على فوزه بثقةِ شعبه وبالشرعية الانتخابية والالتفاف المؤسساتي بعد الالتفاف الجماهيري لمختلف شرائح ومكونات الشعب المصري.

وبالمناسبة، ينبغي أن نندد مجدداً بالعمليات الإرهابية الآثمة التي استهدفت مصر الشقيقة مثلما استهدفت ولا تزال بلداناً عربيةً أخرى كالبحرين والمملكة العربية السعودية التي كانت هدفاً لصواريخَ مُعاديةٍ استهدفت في فترةٍ سابقةٍ الأماكن المقدسة في مكة المكرمة.

ومرةً أخرى، لايسعني باسم الاتحاد البرلماني العربي إلا أن أُعَبِّر عن إدانتنا الجماعية لِظاهرةِ الإرهابِ بكل أشكالها ومظاهرها التي تستهدف الأمة العربية ومقوماتِها وأُسُسَ استقرارِها وأمنِها.

حضرات السيدات والسادة،

أيها الحضور الكرام،

إن مؤتمرنا هذا لَيَنعَقِدُ في سياق دولي تدركون جميعاً مدى تعقيداتِهِ وتطوراتِهِ المتسارعة، والتي لاتحمل إلى ساحتنا العربية سوى المزيد من التعقيد والمصاعِبِ والمخاطر، بل وتجعل

وضعنا العربي يبعثُ في الكثير من مظاهره على الأَسف، ويكاد يُحوِّل أمتنا العربية إلى شِبْهِ أمةٍ مَتْحَفية عاجزة عن الإسهام في صنَاعَة القرار العالمي أو على الأقل التأثير في صناعته وتوجهاته.

والمؤسف حَقّاً أننا نكاد نكون عاجزين أيضاً عن الإمساك بعناصر التشخيص السليم لأَوضاعنا ولآفاقنا كعرب أشقاء نقتسم الأَلَمَ نَفْسَهُ، والأَملَ نَفْسَه، وذلك لأن المفاهيمَ الحالية التي نستعملها في التحليل والفهم أصبحت عاجزةً عن إدراك واقعنا الحقيقي بل أصبحت هذه المفاهيم والرؤى مُتَجَاوَزَةً وتَحْجُبُ الرؤية. وهاهو الواقع الملموس الذي نَعيشُه جميعاً داخل الجغرافيا العربية يُكَذِّبُ كُلَّ ما نَقُولُه، إذ نفتَقدُ عموماً الحدَّ الأَدنى من الالتزام بما يتم الإعلان عنه في عَجْز واضح عن أَخْذِ زمام المبادرة، والتحكمِ في مجرى الأحداث، والوقوفِ في وجه المؤامرات الخارجية التي باتت تستهدف كيانَ أمتنا العربية، ومخططات التقسيم التي تتهدد عدداً من الأَقطار العربية المُوَحَّدة، وذلك بعد أَن خَلَّفت المرحلة الاستعمارية البَغيضَة ما خَلَّفَتْهُ من تَمزُّقَاتٍ وتقسيماتٍ وتقطيعاتٍ خرائطيةٍ مؤلمة لم تتوقَّف تداعياتُها حتى اليوم. ناهيكُمْ عما زرَعَتْه هذه المرحلةُ الكولونيالية من جُسُوم غريبة، والتي كانت نتاجَ مَرَاحِلَ تاريخيةٍ مؤسفةٍ عرفتْ فيها أُمتُنا حالةً من الضَّعفِ والهزيمةِ والتفكُّكِ في الصفِّ والكلمة.

وهانحن لانزال نؤدي الضريبةَ تِلْوَ الضريبةِ، وبكُلْفَةٍ عاليةٍ.

لدينا الثروات، لكننا لانتحكم فيها. ولدينا إمكانيات مادية، لكننا لانستعملها على النحو الصحيح. ولدينا موارد بشرية هائلة، لكنها مُعَطَّلَة. ولدينا آمالٌ وأحلامٌ وتطلعات مشروعة وواقعية وقابلة للتنفيذ، لكننا لانعرف كيف نُحقّقُها.

إن الحيرةَ شاملة لدى نُخَبنا الفكرية والسياسية على السواء، ومظاهر النقص بارزة في مسارات التنمية والبناء الديموقراطي،

وهناك تعثرات في أنظمتنا التعليمية والتربوية، في حقل المعرفة والبحث العلمي. كما أن هناك عثرات حقيقية على مستوى إشاعة ثقافة النوع وإنصاف النساء، وإيلاء الاعتبار اللائق الملموس والجدِّي لتطلعات واهتمامات الشباب. ومازال أمامنا كعرب فصل طويل لتمكين الأفراد والجماعات من حاجيات التعليم والصحة والشغل بل من حقهم الكامل في المشاركة السياسية وفي صنع القرار، وفي السلطة على أسس مؤسسية دستورية، قانونية، شرعية وسلمية.

ومازال مطروحاً علينا أن نقرأ، بدقة وموضوعية، التطورات التي عاشتها – ولاتزال – منطقتنا العربية منذ سنة 2011، وما أظهرته بالخصوص من فجوة بين الإمكانات المتاحة والسياسات المتَّبَعة، بين القاعدة الديموغرافية الشبابية الواسعة والرؤية السائدة في بلدان أكثر من نصف سكانها من الشباب أقل من 30 سنة الذين أصبحت لهم رؤىً جديدة، وتعبيرات مختلفة، ووسائل وشبكات وتطبيقات تواصل متطورة ومتسارعة ومعقدة.

إن العجز التنموي في وطننا العربي مثير للقلق، والمقلق أكثر أن يتلازم التعثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع أنواع من ضعف الإشراك السياسي واستباحة الخارج وتجاوزاته وتدخلاته غير المقبولة. وذلك ما يضاعف من أسباب الصراع المجتمعي في عدد من أقطارنا، ويفجر استقرارها، ويَمَسُّ بأَمْنِها وأَمانها، ويعمق اليأس في نفوس أبنائها وبناتها، ويهيء التربة الملائمة للتطرف والغُلُوِّ والعنف الرمزي والمادي وبالتالي للإرهاب وصناعة الموت.

مع ذلك، مازلنا قادرين على تحقيق الحد الأدنى من اللقاء والتواصل والحوار والتوافق داخل البيت العربي، وهو ما يظهر في قراراتِ الجامعة العربية، وما يجسدُه الفضاءُ البرلماني العربي الذي صنعناه لأنفسنا، بإرادتنا الموحَّدة والمستقلة، بوعينا المشترك وبضمائرنا الحية الصاحية، وأيضاً ما نَلْمَسُهُ في عَدَدٍ

لابأس به من الإطارات والمنظمات العربية ذات المصداقية التي نتكامل معها، وننسق معها الجهود، ونُدَبِّر الخيارات العربية السليمة، وذلك رغم إدراكنا الموضوعي لحالة الانقسامات في وضعنا العربي، ولطبيعة التجزئة التي نراها هنا وهناك، ولحجم التناقضات السائدة، فضلاً عن وَطْأَةِ الاستراتيجيات الدولية وتَدَخُّلاتِ الخارج المَتطَفِّلَة، واختلال موازين القوى العالمية والإقليمية، والتسابق الدولي في المنطقة العربية على المصالح ورسْم السياسات بديلاً عن الإرادة العربية واستهداف القوة الممكنة للتضامن العربي ولتوحيد الصف والكلمة العَرَبِيَّيْن، والحيلولة دون آفاق تشجيع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية البَيْنِية العربية أو إمكانية نشوء سوق عربية مشتركة.

والحالةُ اليوم غيرُ مُطَمْئِنَةٍ – للأسف – في ظِلِّ هذه التحديات والمخاطر، وفي ظل حالاتِ من التراجع والتردد في تحقيقِ التنميةِ المنشودة والنهوض العربي الذي طالما كان يحلم به روادُ النهضةِ الفكرية العربية ولايزال يدعو إليه عَدَدٌ من مفكرينا ومثقفينا وأكاديميينا العرب الذين يمثلون بُؤَرَ ضوءٍ واستنارةٍ عقلانية، أولئك الذين ينتجون أفكاراً نقديةً قويةً ولايعثرون على إمكانياتٍ لِتَجْسِيرِهَا مع سُلْطَةِ القرار العربي، وما أحْوَجنا اليوم إلى أن نوفّر حَدّاً أدنى من إمكانية هذا الجِسْرِ المطلوب !

ولي اليقين أن إطارات العمل العربية، كجامعة الدول العربية ومؤسساتها الموازية والاتحاد البرلماني العربي بكل مكوناته الحيوية وعدد من المؤسسات المَدَنية والأَهلية العربية ذات المصداقية، بالرغم مما تتعرض له من انتقادات موضوعيةٍ أحياناً أو ذاتيةٍ ظالمةٍ أحياناً أخرى، لاتزال توفر لأمتنا أدواتٍ ممكنةً للإبقاءِ على اللُّحْمة العربية قائمةً، وعلى أفق ممكن لحماية المصالح العربية والتعبير عن إرادةِ رأيٍ عام ووعي شعبي حقيقي.

أحياناً تَسْخَرُ أو تَسْتَخِفُّ بعضُ المنابر والأَصوات من إِصدار البيانات والبلاغات العربية، والحال أن استمرارَ وجودِ إطاراتِ عملٍ عربية لاتزال تجمع هياكِلَهَا وقياداتها بانتظام للحوار والإِنصات وتَبادُلِ الرأي وإِصدار بيانات لَيُعْتَبَر في حَدِّ ذاتِهِ مَكْسَباً ينبغي الحفاظ عليه، لأن أخشى ما أخشَاهُ أن يأتيَ يومٌ لا تُصْبح حتى هذه الإِمكانيةُ ممكنةً.

ومن هُنا، فإذا كان مانراه وما نلْمَسُه في وضْعِنا العَربي الراهن لايمثل أمراً جديداً أو استثنائياً، ونعرفُه جميعاً، ونمتلك حوله تقريباً التشخيصَ نَفْسَهُ، فإن علينا أن نجدد مفاهيمنا، ونوحِّد خِطابَنَا، ونقتسمَ الرؤيةَ نَفْسَها إِلى مستقبلِنا ومصيرِنا. والمنطلق هو أن نَصُونَ أولاً فضاءات التواصل والحوار الشعبية والرسمية مثل هذا الفضاء البرلماني العربي الذي تشرفتُ بتحمل مسؤوليته الأولى على امتدادِ السنةِ الماضية وستؤول هذه المسؤولية اليوم إِن شاء اللّه إلى مصر ومجلس نوابها في شخص أخي العزيز الموقر السيد الرئيس د. علي عبد العال طبقاً لمقتضيات ميثاق الاتحاد البرلماني العربي وللأعراف السائدة المَرْعية بيننا في الاتحاد.

ولا أريد، هُنَا والآن في حفل الافتتاح، أَن أقدم حصيلة الفترةِ التي تحملتُ فيها هذه المسؤوليةَ الجسيمةَ حَقّاً بثقلها السياسي والدبلوماسي البرلماني وبأبعادها الرمزية والأَخلاقية، ففي جلسات العمل المغلقة ستتفضل الأمانةُ العامة للاتحاد البرلماني العربي بتقديم تقريرٍ تفصيلي عما تمكَّنَا من إِنجازه، خصوصاً ما يتعلق بأداء واجبنا التاريخي والتزامنا العربي في الدفاع عن القضية الفلسطينية والمساهمة في تعبئةِ شَعْبِنا العربي من أجلها، واستمالة أحرار وشرفاء العالَم في وقف مخاطِرِ وقرارات الغطرسة الإِسرائيلية والتهديدات المُحْدِقَة بالقُدْسِ الشريف ومركزِه ومقَدَّسَاته التي نَتَشَرَّفُ في المملكة المغربية بكوْنِ جلالة الملك محمد السادس يرأس لجنَتَها في إِطار منظمة التعاون الإِسلامي.

وأعتقد أَن علينا دائماً، في إطار الاتحاد البرلماني العربي، أن ننظر إلى حصيلةِ ما ننجزُه جميعاً بمنظور سياسي في ظل أوضاعنا الراهنة، ومن تقديرنا لأهمية تحقيق الحدّ الأَدنى المشترك في غياب أو محدودية ثقافة وحدوية، وغياب استراتيجية عربية واضحة لمجابهة تحديات وأسبقيات القرن الواحد والعشرين، وبالخصوص متطلبات المعركة المصيرية العربية دفاعاً عن فلسطين وشعبنا العربي الفلسطيني وحقوقه الثابتة المشروعة في استقلاله الوطني وبناء دولته الوطنية وعاصمتها مدينة القدس.

من المؤكد أن الاتحاد البرلماني العربي في حاجة إلى المزيد من المأسسة، فقد استأجرنا مقرّاً في بيروت، بعد أن انتقل مقر الاتحاد من دولة المقر السابقة إليها حيث تفضل أشقاؤنا في مجلس النواب اللبناني ورئيسه دولة الرئيس نبيه بري باستضافة الاتحاد بكرم وأريحية مشكورَيْن، ولايزال علينا أن نفكر في إنشاء مقر لاتحادنا وتوفير وسائل العمل الكفيلة بتسهيل مهام الأمانة العامة وإدارة الاتحاد. كما لايزال علينا أن نَجِدَّ في إصلاح هياكل منظمتنا وتحقيق فكرة معهد عربي للتكوين البرلماني ومؤسسات وهياكل أخرى موازية للاتحاد مرتبطة به، وذلك لنضمن المزيد من أسباب تقوية الحضور البرلماني العربي وسلطته الأدبية والأَخلاقية في التشريع وفي صناعة القرار العربي الشجاع السليم الملتحم مع إرادة الشعوب العربية والمُعَبِّر عَنْها.

وضمن مهامِّنا المستقبلية، علينا أن نواصِل العمل المشترك وتقوية التنسيق، وتنويع قنوات التواصل، وذلك بجعل لقاءاتنا ومؤتمراتنا منتظمة، واتخاذ مبادرات أخرى لتنظيم ندوات ولقاءات حول مختلف إشكاليات الساعة، وذلك لكي لايظل لقاؤنا يتم فقط عند الضرورة القصوى.

مع ذلك فإنَّ حِرْصَنَا على أن تكون وأن تظل لدَيْنا مِثْلُ هذه المؤسسات العربية، البرلمانية والحكومية والمؤسسات المستقلة التي

يشيدها المجتمع المدني العربي، لاينبغي أن يُنْسِيَنا دروس ما سُمِّيَ بالربيع العربي، خصوصاً على مستوى إعادة النظر في بعض هياكل السلطة السياسية العربية التي ينبغي أن تتخلى عن أساليب وطرائق التدبير القديمة للقضايا والحاجيات والمتطلبات المجتمعية، وأن تنخرط فعليّاً في إصلاح عمودي يبدأ من أعلى هرم الدولة العربية وصولاً إلى قاعدة المجتمع، وذلك من أجل تحقيق تنمية عادلة منصفة ومستدامة، مثلما يبدأ من إعادة النظر في فِكْرِ السلطة ومركز القرار.

ينبغي طمأنَةُ المواطن العربي، وجعله يَشْعُر بأن مشاريع التنمية التي يُخَطط لها نابعة من إرادته ومتجاوبة مع آفاق انتظاره، وأن هناك آليات مؤسسية حقيقية، يفترض أن لها شرعيتَها ومصداقيتَها، تتيح له أن يساهم فيها، وأن التهميش أصبح في ذمة الماضي، والإقصاء لم يَعُد وارداً، وأن الأفق مفتوح للمشاركة والحوار والإنصات، وكذا لِتَقَبُّلِ الخيارات وتوسيعها.

حضرات السيدات والسادة،

زميلاتي زملائي الأجِلاء،

قبل أن أنهيَ كلمتي هذه، ينبغي أن نهنئ أنفسنا، كمجموعة جِيُّوسياسية عربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، على ما بذَلَه إخوتُنا البرلمانيون العرب الذين حضروا الدورة الأخيرة (138) لهذه المنظمة الدولية في جنيف تحت الرئاسة الفعلية للأخ د. علي عبد العال، وبالخصوص الانتصار المدوِّي لفائدة القضية الفلسطينية، وذلك بالتصويت الصاعق ضد قرار «إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس وتخفيض مساهمتها في موازنة الأونروا ومساعداتها الإنسانية للشعب الفلسطيني»، والذين تقدموا بطلبات إدراج بند

طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة في جنيف، في مبادرة من أشقائنا في الكويت والبحرين وفلسطين طبعا وأشقاء آخرين من المجموعة الإسلامية، وهو ما يعني أن الممكنات الإيجابية الخلاقة لحماية الحق العربي، وللدفاع عن المصالح الحيوية العربية في العَالَم مازالت قائمةً طالما تَحَرَّكْنا، وضَافَرْنا جُهودَنا، وتواصلنا مع أصدقائنا وحلفائنا من أحرار العالم وضمائره الصاحية الحيَّة. ما يعني كذلك أن الاتحاد البرلماني العربي يوفر إمكانيةً أساسيةً للعمل والتنسيق والتضامن. وبالتالي، علينا أن نواصل جهودنا المشتركة صَوْبَ المستقبل، وألاَّ نَظَلَّ حَبِيسِي الاقتصادِ التقليدي للتعبير عن واقعنا الجديد.

إننا في حاجة إلى تحرير إرادتنا من الخطابات والقواعد والحساباتِ الرثة، إذ ينبغي ألاَّ تكونَ هذه الإرادة مشروطةً بمظاهرِ الواقع السائد الذي يبدو فيه كُلُّ شيء مستحيلاً، وإنما ينبغي أن تكون مشروطةً فقط بأَهداف المستقبل. وكما قال الفيلسوف الفرنسي الراحل جاك ديريدا (Jacques Derrida) أن المستحيل نَفْسَهُ ممكن، ليس لأنه فقط قد يصبح ممكناً بل لأنه يكون كذلك في معناه الجذْري حيث يكون المستحيلُ (l'im-possible) ممكناً كمستحيل. ومعناه، بكل بساطة – إذا سمحتُ لنفسي أن أُبَسِّطَ قاعِدةً فلسفيةً معقَّدةً كهذه – أن الإمكانية التي تجعل البعض يُحوِّل الممكن إلى مستحيل هي الإمكانيةُ ذاتها التي يملكها (نظرياً على الأقل) من يَسْعَى إلى تحويل المستحيل إلى ممكن. وما أكثر المستحيلات في تاريخ الشعوب التي أصبحت ممكناتٍ بفضل الرؤية الوطنية الشجاعة المتبصرة، والوعي اليَقِظ، والضمير الحي، والإرادة الواثقة بنفسها وبالمستقبل !

شكراً لإنصاتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

II - بيانات ومواقف

1 - بيان للاتحاد يدين العمل الإرهابي الذي استهدف كنائس في طنطا ـ مصر.

تلقى الاتحاد البرلماني العربي، بقلق شديد وأسى وأسف بالِغَيْن، أنباء التفجيرات الإرهابية الآثمة التي استهدفت بعض أماكن العبادة القبطية المقدسة في جمهورية مصر العربية، ذلك أن جماعة إرهابية أبتْ إلاَّ أن تُروِّع مؤمنين مسيحيين من أبناء وبنات الشعب المصري الشقيق في يوم مقدس لديهم اقتضى أن يكونوا في فضاءات كنائسهم الآمنة المطمئنة في أجواء من التعبد والاحتفاء الديني والروحي.

إن الاتحاد البرلماني العربي، وهو يستنكر بقوة هذه العمليات الإجرامية، ليعتبر أن سعي الإرهاب إلى تحويل الأعياد والأفراح إلى مآتم ومآسٍ لن ينال من أفق التساكن الذي اختارته أمتنا العربية، ولن يمس بروح المحبة والعيش المشترك في الشرق الأوسط بين الأشقاء المسلمين والمسيحيين.

وواضح أن الجماعات الإرهابية الضالة وهي تَنْحُو هذا المنحى المدان، قانونيا ودينيا وأخلاقيا، فإنما تستهدف بذلك السعي إلى إفراغ الشرق العربي من الإخوة المسيحيين متجاهلة أنهم جزء لا يتجزأ من البناء المجتمعي والحضاري والثقافي والفكري والروحي للمجتمعات العربية في المشرق. والمؤسف أن هذا التوجه المتطرف الأعمى يلتقي في العمق مع استراتيجية التهويد الإسرائيلية في فلسطين بكل أبعادها التي تمس بهوية المجتمع العربي الفلسطيني القائمة على التعدد والتسامح والانفتاح.

وإذ يُذَكِّر الاتحاد البرلماني العربي بضرورة وأولوية مجابهة ظاهرة الإرهاب، والتطرف والغلو القائمين على تأويلات قاصرة للنص الديني الإسلامي ومقاصده السمحة الكريمة، يشد على أيدي الأشقاء في جمهورية مصر العربية، قيادة وشعبا، وهم يواجهون هذه الحملة الرخيصة الجبانة. وكلنا ثقة في أن مصر قادرة على تجاوز المحنة وصيانة مكاسبها المجتمعية وهويتها الحضارية والثقافية والتاريخية وتحصين وحدتها الوطنية وتضامن بناتها وأبنائها من المسيحيين والمسلمين.

ويعبر الاتحاد البرلماني العربي عن صادق تعازيه وتضامنه اللامشروط مع مصر العربية، والعزاء موصول إلى كافة عائلات الضحايا الأبرياء. كما يتمنى للجرحى والمصابين الشفاء العاجل. ودعاؤنا أن يحمي الله مصر من كل سوء ومكروه، ويقوي عزم أهلها على المزيد من الالتحام والتضامن والتآخي.

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت، 9 أبريل/ نيسان 2017

2 - مذكرة رئيس الاتحاد البرلماني العربي د. الحبيب المالكي دعماً لمذكرة معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، المرفق بها مذكرة تتعلق بالأسرى الفلسطينيين بمناسبة ذكرى الأسير.

صاحب المعالي

السيد الرئيس والأخ الكريم،

تحية أخوية طيبة،

الموضوع : قضية الأسرى الفلسطينيين.

السلام عليكم،

وبعد، فدعما لمذكرة أخينا الرئيس سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، حول قضية الأسرى الفلسطينيين وتطوراتها الأخيرة التي قمنا بتعميمها على كافة أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات العربية، ارتأيت أن أتوجه إلى أخوتكم جميعا بهذه الرسالة، وذلك لكي نكون جميعا، معاً سويّاً، في الصورة، ولنتابع تطورات الإضراب الشامل الذي قرره الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية الذين اختاروا يوم 17 أبريل 2017 للشروع فيه. وهو اليوم الذي كان المجلس الوطني الفلسطيني قد أقره لنصرة الأسرى والمعتقلين، وتبنته القمم العربية، وندعمه كاتحاد برلماني عربي لأن الأمر في جوهره يظل حقوقيا وإنسانيا، فضلا عن جوانبه السياسية والقانونية بالنظر إلى عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية الإنسانية، وكذا قرارات الشرعية الدولية حول القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

لا أريد أن أكرر ما تضمنته مذكرة السيد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، لكن من واجبي أن ألح على أهمية هذه

الحركة الأسيرة ورسوخ مكانتها في الوجدان والذاكرة الفلسطينية بما تمثله من إحالة على الأبعاد السياسية والإنسانية والحقوقية لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق حريته واستقلاله الوطني وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وتميز يوم 17 أبريل – نيسان من هذه السنة 2017 بالخصوص بعدوانية شرسة من طرف الأجهزة العسكرية والأمنية والسّجْنية الإسرائيلية تجاه الأسرى الفلسطينيين منتهكة حقوقهم في الحياة والكرامة والحرية بل أبسط حقوقهم اليومية التي ينبغي أن تتوفر للسجناء. وهكذا، فأمام هذا الوضع المستمر منذ سنوات، وأمام المستجدات الأخيرة، وأمام صمت العالم المريب، لا ينبغي أن نقف مكتوفي الأيدي تجاه هذا التدهور في أوضاع السجناء الفلسطينيين حيث يمعن الاحتلال في سلسلة طويلة من الانتهاكات كالتعذيب والإهمال الطبي المتعمَّد، ومعاودة العمل بسياسة العزل الانفرادي، ونهج منهجي ظالم ولا إنساني لحرمان الأسرى من زيارات عائلاتهم وأطفالهم، دونما حاجة إلى الحديث عن تفاصيل التغذية السيئة والابتزاز والاقتحام العنيف لزنازن وحجرات السجناء وترهيبهم في الليل. كما تصلنا أخبار مضطردة عن فرض غرامات مالية باهضة على هؤلاء الأسرى العُزَّل ومواصلة أساليب التعذيب النفسي من قبيل المس بكرامتهم كبشر من المفروض أن القانون الدولي الإنساني يحميهم.

وفي هذا الإطار، قررنا في رئاسة الاتحاد البرلماني العربي أن نبعث بمذكرة إلى الاتحاد البرلماني الدولي كي يبادر إلى استنكار هذه المعاملة اللاإنسانية واتخاذ ما يلزم من مواقف ومبادرات مشتركة مع المنظمات الدولية ذات الاختصاص، القانونية والحقوقية والإنسانية، لوقف فوري لهذه الخروق غير المقبولة بكل المقاييس والمعايير وما يتصل بها من اعتقالات

عشوائية، واعتقالات بدون محاكمات، واعتقالات إدارية تعسفية تحكمية، وأحكام خرافية (500 أسير فلسطيني محكوم بالمؤبد لمرة واحدة أو لمرتين بل إن الأسير الفلسطيني مروان البرغوثي محكوم بالسجن المؤبد خمس مرات).

ولابد من التذكير، إضافة إلى ما أكده السيد الرئيس سليم الزعنون، في مذكرته المشار إليها، من استمرار اعتقال عشرات النساء الفلسطينيات (57 حالة) و350 طفلا (تجاوز عدد منهم الطفولة، للأسف، وهم داخل السجون الإسرائيلية). كما لا يفوتني أن أشير إلى استمرار حبس العديد من القيادات السياسية الفلسطينية، فضلا عن ثلاثة عشر نائبا برلمانيا من المجلس الوطني الفلسطيني.

ومن المُحْزن أن نذكر أيضا بأن 207 أسرى فلسطينيين استشهدوا بعد الاعتقال منذ سنة 1967 حتى الآن، ومن هؤلاء الشهداء 73 معتقلا استشهدوا تحت التعذيب، و55 منهم نتيجة الإهمال الطبي، و72 معتقلا نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال بينهم 7 أسرى استشهدوا بفعل إطلاق النار عليهم من طرف الجنود وحراس السجون، وفق ما تؤكده المعطيات الموثقة لوزارة الأسرى الفلسطينيين.

وهذه مناسبة لنفكر جميعا كبرلمانيين عرب في أن نواكب هذه التطورات بما يرقى إلى مستوى مسؤولياتنا السياسية والإنسانية والأخلاقية، وأن نستثمر كافة المحافل الدولية والجهوية والإقليمية، وكامل إمكانياتنا وعلاقاتنا في العالم الحي اليقظ ذي الضمير الصاحي، للتنديد بهذه الممارسات المتغطرسة والدفاع عن حرية الأسرى الفلسطينيين كلهم وضمنهم زملاؤنا البرلمانيون.

ومن المؤكد أن ملف هؤلاء الأسرى لا ينفصل مطلقا عن جوهر القضية الفلسطينية وعن التضحيات الجسيمة التي يبذلها الشعب الفلسطيني الشقيق لإزالة الاحتلال الإسرائيلي وتحرير أراضيه الفلسطينية العربية وقيام الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو / حزيران سنة 1967 وعاصمتها القدس.

وتفضلوا، السيد الرئيس، بقبول تقديري واحترامي

3 – بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يدين إقرار الكنيست الإسرائيلي لما يسمى بقانون القومية العنصري.

تابع الاتحاد البرلماني العربي بقلق بالغ مصادقة الكنيست الإسرائيلي يوم أمس بالقراءة التمهيدية على ما يسمى بـ: «قانون القومية» وهو مايعتبره عدواناً بكل المقاييس والمعايير على الشعب الفلسطيني، وحقوقه المشروعة في أرضه ومكاسبه التاريخية والحضارية والإنسانية.

وإذ يدين الاتحاد البرلماني العربي إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إقرار هذا القانون وغيره من القوانين العنصرية، والتي تشرع لغطرسة الدولة في حق شعب أعزل، لتكرس بذلك مفهوم يهودية الدولة من جهة، ولتصادر حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، ومنعهم من تقرير مصيرهم في بلادهم وعلى أرضهم.

يدعو الاتحاد البرلماني العربي مختلف برلمانات العالم والاتحادات البرلمانية الجهوية والاقليمية، وبالأخص الاتحاد البرلماني الدولي إلى إدانة هذا الإقرار في الكنيست الإسرائيلي، ومنعه من إكمال مساره نحو التنفيذ، وإلى اتخاذ إجراءات فاعلة، إذ لا يمكن أن يكون كنيست الاحتلال عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي، وفي الوقت عينه يشرع قوانين عنصرية عدوانية، تدفع بمستوطنيه إلى ممارسة مختلف أشكال الإرهاب على أصحاب الحق من أبناء الشعب الفلسطيني.

يدعو الاتحاد البرلماني العربي إلى تحرك فاعل وسريع من الدول العربية، حكومات وبرلمانات، عبر حركة دبلوماسية

تشمل الدول المؤثرة في العالم لإيقاف الاحتلال الإسرائيلي ومنعه من محاولة إلغاء شعب بأكمله.

ويحذر الاتحاد البرلماني العربي من أن ترك دولة إسرائيل تمارس ما تشاء أمام أعين العالم أجمع، من شأنه أن يكون سبباً في المزيد من الكوارث التي قد تقضي على أي أمل في إحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 11/05/2017

4 - بيان صادر عن رئاسة الاتحاد في الذكرى 69 لنكبة فلسطين

تحل هذه الأيام الذكرى التاسعة والستون للنكبة الفلسطينية عام 1948، والشعب الفلسطيني يواصل معركته الشرسة بإصرار وصمود وأمل في المستقبل. كما يخوض بناته وأبناؤه الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي إضرابا عن الطعام، إضراب الحرية والكرامة، في غمرة من التضامن الإنساني الدولي وعناد أعمى من قبل أجهزة الاحتلال الإسرائيلي، الأمنية والعقابية والإدارية والسياسية.

وبهذه المناسبة التي تجدد مشاعر الأسى وتستوجب مدى حاجتنا إلى إعادة قراءة التاريخ المعاصر وبالخصوص مجمل الظروف والشروط التاريخية التي تندرج فيها تلك النكبة، فإن الاتحاد البرلماني العربي :

ليتوجه إلى الشعب الفلسطيني بتحية إكبار وتضامن على هذا الصمود البطولي في معارك يومية من أجل الوجود وصيانة الحقوق الشرعية والكرامة وسعيا نحو تحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967.

يعلن الاتحاد بما يمثله، وقوفه إلى جانب الإخوة الفلسطينيين الصابرين المقاومين من أجل استعادة كافة حقوقهم المشروعة التي اغتصبت منهم عن غير وجه حق. كما يوجّه التّحية إلى الأبطال الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية الذين يخوضون ببطونٍ خاويةٍ إضراب الحرّية والكرامة في مواجهة مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لانتزاع أبسط حقوقهم كسجناء وكشعب في حاجة إلى كرامة العيش إسوة ببقيّة شعوب العالم.

يـرى الاتحـاد البرلمانـي العربـي أنّ الاحتـلال الإسـرائيلي بـممارساته العدوانيـة ضـد الشـعب الفلسـطيني لـن يسـتطيع إلغـاء الحقـوق أو محوهـا، وسـترجع في نهايـة المطـاف إلـى أصحابهـا، فعلـى الرغـم مـن مـرور مـا يقـارب سـبعة عقـود لا يـزال الشـعب الفلسـطيني مسـتمراً في نضالـه ومقاومتـه بشـتّى الوسـائل المشـروعة لاسـترجاع مـا سُـلب منـه ظلمـاً وعدوانـاً بزخـمٍ لا يلـين وإرادة لا تضعـف.

يُشـدّد الاتحـاد علـى ضـرورة قيـام الـدول العربيـة بسـعي دبلوماسـي أكثـر فعاليـةً لـدى دول القـرار في العالـم لإرغـام الاحتـلال الإسـرائيلي علـى تطبيـق قـرارات مجلس الأمن ذات الصلـة بالقضية الفلسـطينية جميعهـا، والقاضيـة بالانسـحاب مـن الأراضـي المحتلّـة وكذلـك حـق العـودة، ليتسـنّى للشـعب الفلسـطيني العيـش بكرامـة كسـائر شـعوب الأرض.

كمـا يناشـد الاتحـاد البرلمانـي العربـي المنظّمـات والاتّحـادات الإقليميـة والدوليـة للعمـل علـى كلّ مـا مـن شـأنه الوقـوف إلـى جانـب الشـعب الفلسـطيني في قضيّتـه العادلـة.

ويؤكّـد علـى ضـرورة وحـدة الشـعب الفلسـطيني، وضـرورة مبـادرة مكوّناتـه إلـى نبـذ الخلافـات خدمةً للقضيـة الأسـاس، في أفق تحقيـق الهـدف الأسـمى، ألا وهـو قيـام الدولـة الوطنيـة الفلسـطينية وعاصمتهـا القـدس الشّـريف.

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 15/05/2017

5 - بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يدين المجزرة الإرهابية في المنيا- جمهورية مصر العربية.

تلقّى الاتحاد البرلماني العربي نبأ وقوع المجزرة الإرهابية في محافظة المنيا – جمهورية مصر العربية الشّقيقة، اليوم الجمعة 26/05/2017، والتي استهدفت مواطنين أبرياء بينهم عدد كبير من الأطفال، وهم في طريقهم إلى الصلاة في أحد الأديرة.

إنّ هذه الجريمة النكراء، تعبّر عن وحشيّة لا يمكن وصفها، ولا يمكن أن يرتكبها من يتّصف بالحِس البشري الطبيعي، ولا من ينتسب إلى الإسلام ديناً وحضارةً وثقافةً وأخلاقاً.

إنّ الاتحاد البرلماني العربي يدين، وبأشدّ عبارات الإدانة، هذه المجزرة الإرهابية المنفّذَة بدمٍ باردٍ، ويعبّر عن كامل تضامنه مع جمهورية مصر العربية الشّقيقة ويعلن وقوفه إلى جانبها لتخطّي محنتها، والتي تهدف إلى القضاء على مفهوم التعايش الآمن الذي تتمتّع به مصر الشّقيقة.

وفي هذا الإطار، يدعو الاتحاد البرلماني العربي دول العالم إلى الوقوف إلى جانب مصر وتقديم كلّ الدّعم في مواجهة الإرهاب واجتثاثه أنّى كان وأنّى حلّ، ومحاربته بكلّ السبل كي لا يبقى له وجود أو امتداد.

ويرى الاتحاد أنّ مرتكبي هذه المجزرة الإرهابية في هذا التّوقيت بالذات على أبواب شهر رمضان المبارك، شهر الرحمة والغفران، إنّما أرادوا أن يصوّروا أنّ الدين الإسلامي دين إرهاب لا دين مغفرة، لزرع الكراهية تجاه الدين الإسلامي السَّمِح ضمن

مخطط مرسوم مسبقاً.

ونحن نؤكّد أنّ الدين الإسلامي الحنيف براء من هذا الأفق الإرهابي الإجرامي الآثم، وبأنّ الإسلام كان ويظّل دائماً دين السماحة والرّحمة والغفران.

ويذّكر الاتّحاد بأنّ الإجرام والإرهاب لا دين لهما ولا وطن، وإنّما يستهدفان تحقيق أهداف سياسية لخدمة قوى هدفها السّيطرة على العالم بالدّم والقتل والإرهاب والجريمة.

ونسأل اللّه تعالى أن يتغمّد الأبرياء بواسع رحمته ويدخلهم فسيح جناته، ولذويهم جميل الصّبر وحسن العزاء.

وتبقى إرادة الحياة أقوى من إرادة الموت. كما تظلّ مصر موحّدة قويّة لتنعم إن شاء اللّه تعالى بالأمن والاستقرار، والمحافظة على مبدأ التّعايش الذي تنعم به على مدى التّاريخ.

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 26/05/2017

6 - بيان صادر عن الاتحاد يدين اجتماع حكومة الاحتلال الإسرائيلي في أحد الأنفاق المحفورة تحت حائط البراق قرب المسجد الأقصى، والإجراءات الإسرائيلية التي من شأنها تغيير معالم القدس.

إنّ اجتماع حكومة الاحتلال الإسرائيلي في مكانٍ معلوم تحت حائط البراق قرب المسجد الأقصى المبارك، في مدينة القدس، بتاريخ 28/05/2017، لهو اعتداء صارخ وفاضح على القانون الدولي والقرارات الدّولية ذات الصلة، قبل أن يكون اعتداء على المقدسات، وعلى حرمة المسلمين والمسيحيين في العالم.

ويعطي هذا الاجتماع دليلاً آخر على استهتار حكومة الاحتلال الإسرائيلي بالقوانين والقرارات الدولية والجهات الرّاعية لها.

ويؤكد الاتحاد البرلماني العربي أنّ مثل هذه الإجراءات والاجتماعات من قِبل الاحتلال الإسرائيلي من شأنها أن تشجّع على ممارسة العدوان المستمر على حقوق الشّعب الفلسطيني الأعزل، سواء بواسطة مستوطنيه وأجهزته الأمنية والعسكرية، أو بواسطة حكومته ذاتها.

ويشدّد الاتحاد البرلماني العربي، على حق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه ومقدساته، وأنّ لا حقوق للاحتلال وحكومته في أي جزءٍ من أرض فلسطين ليمارس عليها عداونه وغطرسته، خصوصاً أنّ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تؤكّد أنّ لا حقّ للاحتلال في الأراضي والحدود ما قبل حزيران 1967، وبخاصّةٍ القدس الشّريف.

ويعبّر الاتحاد البرلماني العربي عن إدانته الشديدة لاجتماع الحكومة في مكان تحت أحد الأنفاق يوجد تحت حائط البراق في

القدس الشّريف، وما تبعه من اقتحامات وإرهاب واعتداء على المسجد الأقصى والمصلّين فيه، ويدعو دول العالم إلى الوقوف بوجه هذه الاعتداءات وردع الاحتلال الصّهيوني، وإرغامه على الإلتزام بالقانون الدولي وبقرارات مجلس الأمن ذات الصّلة.

وسيعمل الاتحاد البرلماني العربي بكلّ ما أوتي من إمكانياتٍ في المحافل الدّولية البرلمانية والدبلوماسية على فضح الاحتلال وردعه، لأن السكوت عنه وتركه سيدفعانه إلى المزيد من الإجراءات التي تستهدف تغيير معالم مدينة القدس الشريف الضاربة في الحضارة الإنسانية والمتجذّرة في الضّمير الإنساني خصوصاً عبر ما يقوم به من مشاريع سياحية من شأنها أن تؤثر على هوية المدينة المقدّسة وتشكّل استهتاراً بالمسلمين في أرجاء العالم، من خلال سعي الاحتلال إلى تحويلها إلى مدينة يهودية بعد أن يدمّر صروحها الإسلامية والمسيحيّة.

إنّ عبارات الشّجب والإدانة لم تعد كافيةً ولم تعد نافعة في ظلّ تعنت الاحتلال الصّهيوني وانتهاكه للقوانين والقرارات والمواثيق والأعراف الدّوليّة. لذلك، ندعو الأمم المتّحدة والاتحاد البرلماني الدولي وكلّ الاتحادات البرلمانية والإقليمية، إلى اتّخاذ إجراءات رادعة بحق الاحتلال، للرجوع عن عدوانه وممارساته غير الشّرعية التي تصعّد من أعمال العنف والعنف المضاد.

وتبقى القدس مدينة للسّلام، وعاصمة شرعيّة لفلسطين بقوّة القانون الدّولي وأفقاً للنضال الإنساني والحضاري ضد الفاشية الجديدة التي تعبث بالمشاعر مثلما بالقوانين والأخلاق.

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 03/06/2017

7 - بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يدين منع إقامة صلاة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك والانتهاكات الإسرائيلية لحرمة الأماكن المقدّسة.

أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على منع قيام صلاة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك، لأوّل مرّة منذ سنة 1969، وأقامت أبواباً إلكترونية واتخذت إجراءات أمنيّة تمسّ بكرامة وحرّية المصلّين، وهو عدوانٌ صارخ وجريمة نكراء يُراد منها فرض إجراءات جديدة تنتهك حرّية الشّعب الفلسطيني وأبسط حقوقه المشروعة، وفيه استفزاز لمشاعر المسلمين في أرجاء المعمورة، في الوقت الذي يطالب فيه المجتمع الدولي بِنَبْذِ العنف واجتثاث أسبابه. وكأنّ خطوة الاحتلال هذه، مقدّمة لخطوات تمنع فيها ممارسة الشّعائر الإسلامية والمسيحية كذلك. ويعتبر الاتّحاد البرلماني العربي أنّ الإجراءات التي يتّخذها الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشّريف إجراءات باطلة، لأنّ كل ما يقوم على باطل فهو باطل. كما يدينُها إدانة شديدة لكونها لا تستند على أي إطار شرعي أو قانوني.

ويؤكّد الاتّحاد البرلماني العربي على حقّ الفرد في ممارسة شعائره الدينية في كلّ أماكن العبادة، خصوصاً في المسجد الأقصى المبارك، وذلك من غير موانع أو عوائق أياً تكن.

ويرى الاتّحاد أن لا مجال لخروج الشّعب الفلسطيني من محنته وما يعانيه من ظلم وقهر إلّا بزوال الاحتلال وإنهائه كلّياً ليتسنّى لهذا الشّعب أن يمارس حقوقه الطبيعية والمشروعة بحرّيةٍ غير منقوصة.

ونحن في الاتّحاد نُشدّد على ما طالب به المجلس الوطني الفلسطيني بأنّ تسعى منظّمة التّعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والشّعوب العربية إلى تأمين الحماية للقدس والمسجد الأقصى من عدوان الاحتلال وإرهاب الدولة وحماية المقدّسات الإسلامية والمسيحية من إجراءات الاحتلال وإلزامه تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصّلة.

كما يُدين الاتّحاد اعتقال مفتي القدس والتّحقيق معه من دون وجه حقّ أو مسوّغ قانوني سوى أنّه يدافع عن شعبه وعن مدينة القدس الشّريف ومقدّساتها.

ويشدّ الاتّحاد على أيدي الشّعب الفلسطيني في مواجهة غطرسة الاحتلال وإجرامه ويؤكّد على دعمه التّام في نضاله لنيل حقوقه المشروعة، والتي أكّدت عليها كل المواثيق والقرارات الدوليّة.

ويطالب الاتّحاد المجتمع الدولي بعدم استخدام ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا العالمية لما يشكّل ذلك من تأجيج لمشاعر الشعوب ويؤدي إلى فوضى عارمة.

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 20/07/2017

8 - بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يدين الاعتداء على قوات الأمن المصرية يوم الجمعة 20/10/2017.

تابع الاتحاد البرلماني العربي، مُجدَّداً وبانشغال، نبأ الاعتداء على الأمن المصري مساء يوم الجمعة 20/10/2017م. وهو إذ يعرب عن إدانته الشديدة لهذا الاعتداء الإجرامي بكل تفاصيله ودوافعه اللامبررة، يعتبره فعلاً ينمّ عن النزعة التدميرية لهذه الحركات الإرهابية التي لا تعرف ديناً ولا قيماً ولا إنسانية بل امتهنت سفك دماء الأبرياء كنهج حياة وطبيعة وحشية راسخة.

وإننا في الاتحاد البرلماني العربي إذ نعتبر أن الأمن المصري إنما يدفع ضريبة مكافحته للإرهاب وحفظ البلاد، ويأخذ على عاتقه حماية المدنيين الآمنين في مدنهم وقراهم بكل بسالة وتضحية وإيثار، نشدّ على يد مصر قيادة وشعباً وقوات أَمْنيةً، في تصديها للإرهاب بكل أشكاله وأوجهه.

نؤكد دعم الاتحاد البرلماني العربي لمصر وقواتها المسلحة وشعبها بتقديم كل ما تحتاجه من دعم في مواجهة الإرهاب والتصدي له. كما نؤكد دعمها في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، مناشدين المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانب مصر والوقوف إلى جانبها بكل السبل المتاحة أمامه، ليتسنى لجمهورية مصر العربية الانتصار على الإرهاب واجتثاثه وتجفيف منابعه فكراً وتمويلاً وأدوات، لتعيش بأمن وسلام، شأنها شأن الدول المستقرة.

ونعلن، من جهة أخرى، تضامننا مع أسر الشهداء ومصر وقواتها المسلحة والأمنية معربين عن تعازينا الحارة لهم جميعاً سائلين المولى عز وجل أن يتغمّد الشهداء بواسع رحمته ورضوانه وأن يكونوا الفداء الأخير من أجل مصر وأمانها، ونتمنى لذويهم الصبر والسلوان.

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 23/10/2017

9 - بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يدين العمل الإرهابي الذي تعرّضت له قوات الأمن في المنامة عاصمة مملكة البحرين.

تابع الاتحاد البرلماني العربي بقلقٍ بالغ نبأ الاعتداء الإرهابي في مملكة البحرين الذي استهدف قوات الأمن قرب منطقة جد حفص خارج العاصمة المنامة مُوقعاً عدداً من الإصابات بين شهيدٍ وجريح.

إنّ هذا الاعتداء الآثم على قوات الأمن وهيبة الدّولة، إنّما يستهدف أمن واستقرار مملكة البحرين الشقيقة بل إن الغاية منه هي المسّ بأمن الناس وإثارة القلاقل من أجل تحقيق أهداف لا تؤدّي إلّا إلى الخراب وزعزعة الاستقرار وترويع النفوس المطمئنة.

إنّنا في الاتحاد البرلماني العربي، إذ نستنكر وندين هذا الاعتداء الإرهابي، أيّاً يكن مرتكبوه، وأيّاً تكن دوافعه، لما له من غايات ، خصوصا أنّه يأتي في لحظة حرجة تمّر بها منطقة الخليج العربي وأمّتنا العربية جمعاء.

وفي هذا الظّرف بالذّات، يدعو الاتحاد البرلماني العربي دول العالم إلى الوقوف إلى جانب مملكة البحرين، وتقديم كلّ الدّعم اللازم لمواجهة الإرهاب الذي يستهدف بلا هوادة أمن الجميع، إذ لا يقيم أي اعتبار للإنسان والقيم الإنسانية من جهة، ولا لأي شريعة سماوية أو وضعية من جهة أخرى.

ويعلن الاتحاد البرلماني العربي تضامنه الكامل مع الأشقاء في مملكة البحرين، ملكاً وحكومةً وشعباً، ويشدّ على أيدي

السلطات في كشف المعتدين وتقديمهم إلى العدالة، والاقتصاص منهم.

ويتوجّه الاتحاد البرلماني العربي، في السياق ذاته، بأحرّ التّعازي إلى البحرين ملكاً وحكومةً وشعباً سائلاً المولى أن يتغمّدهم بفسيح جنّاته. كما يتمنى لذويهم الصّبر والسّلوان على مصابهم الجلل، ويدعو الله عزّ وجلّ الشفاء العاجل للجرحى.

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 28/10/2017

10 - بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي بمناسبة الذكرى 100 لوعد بلفور المشؤوم.

تأتي ذكرى مرور مئة عام على وعد بلفور المشؤوم، «وعد مَنْ لا يملك لمن لا يستحق»، ذكرى آلام شعب شرّدته يد الاستعمار البريطانية، وسلبته أرضه وحرّيته، واعتدت على كرامته، بدون وجه حقّ أو مسوّغ قانوني أو أخلاقي. التّاريخ الإنساني لم يشهد أن جاءت قوة استعمارية إلى بلد وطردت أهله وجعلت من ممتلكاتهم ملكاً للغرباء من مختلف أصقاع الأرض، ولم يحدّثنا التّاريخ أنّ أحداً وعد آخر بشيءٍ لا يملكه، فكيف وعدت بريطانيا بل وتبرّعت بأرضٍ لا تملكها، وذلك في تحدٍ واضح للشرائع والقوانين والأعراف الإنسانية.

إنّ على بريطانيا اليوم، أن تقدّم اعتذاراً لا للشّعب الفلسطيني فحسب، بل لشعوب العالم عن ذلك الوعد المشؤوم، وعن سياستها الاستعماريّة التي أدّت إلى قيام الكيان الإسرائيلي العدواني دولة إسرائيل، وما حلّ بالشّعب الفلسطيني من قتل وتهجير ومصادرة ممتلكات واعتقال واغتصاب للكرامة بل لوجود كامل على الأرض وفي الذاكرة والتاريخ.

إنّ هذا الوعد، قد أنشأ أغرب دولة في التّاريخ البشري، دولة تنتهك القانون والأعراف والمواثيق بدعمٍ بريطاني غربيّ أوّلاً، ثم بدعم أمريكيّ ثانياً، فلا قرارات مجلس الأمن الدّولي تردعها، ولا بيانات الإدانة من العالم أجمع، ولا التّقارير الصادرة عن لجان ومنظمات حقوق الإنسان، إذ تعيش وفق شريعة الغاب بكلّ ما للكلمة من معنى، ضاربة عرض الحائط كل القيم الإنسانية والمواثيق الدّولية.

إنّ الاتحاد البرلماني العربي، يدعو في هذه الذكرى ودائماً، البرلمانات واتحادات البرلمانات الإقليمية والدّولية في العالم أجمع، والحكومات كذلك، إلى إرغام إسرائيل على الإلتزام بالقانون الدّولي، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصّلة، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وكذا الرضوخ إلى متطلبات عمليّة السلام وفق المبادرة العربية في قمّة بيروت عام 2000 وقيام دولة فلسطين على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشّريف.

وأخيراً، نتوجّه إلى الشّعب الفلسطيني الصّامد، المرابط في أرضه، المدافع عن حقوقه ومقدّساته وهي مقدّسات المسلمين والمسيحيين على حدّ سواء، بتحيّة إجلال وإكبار. وأنّنا في الاتحاد البرلماني العربي لنقف إلى جانبهم بكل دعم متاح أيّاً كان نوعه، وكلّنا أمل وثقة بأن الحقّ هو المنتصر في النهاية والباطل إلى زوال.

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 01/11/2017

11 - بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي يُدين المجزرة الإرهابية في مسجد الروضة بالعريش – جمهورية مصر العربية

يوم الجمعة 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

تابع الاتحاد البرلماني العربي نبأ وقوع المجزرة الإرهابية في مسجد الروضة بالعريش – جمهورية مصر العربية الشّقيقة، اليوم الجمعة 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، والتي استهدفت مواطنين أبرياء أثناء أدائهم صلاة الجمعة المباركة، مما أسفر عن استشهاد وإصابة العديد من المصلّين.

إنّ الاتحاد البرلماني العربي، إذ يستنكر ويستهجن هذا الحادث الإجرامي الذي استهدف بيتاً من بيوت الله، ذهب ضحيته عدد كبير من المصلّين الأبرياء أثناء تأديتهم فرائضهم الدينية في هذا اليوم المبارك، فإنّه يدين، وبأشد عبارات الإدانة، هذه المجزرة الإرهابية، ويعبّر عن كامل تضامنه مع جمهورية مصر العربية الشّقيقة، ويعلن وقوفه إلى جانبها لتخطّي محنتها.

والاتحاد البرلماني العربي الذي يعتقد بأن الإرهاب لا دين ولا وطن له، فإنّه يؤكد على قدرة الشّقيقة مصر على تجاوز العمليات التي تستهدفها، وتحاول زعزعة استقرارها، وذلك بما تملك من إرادة حقيقية لمحاربة الإرهاب بكل أشكاله وحماية مواطنيها وضمان أمنهم وطمأنينتهم.

ويناشد الاتحاد البرلماني العربي العالم أجمع للوقوف إلى جانب جمهورية مصر العربية الشّقيقة، ودعمها بكل السّبل لاجتثاث آفة الإرهاب وتجفيف منابعه، التي لم تستثن أماكن

العبادة للمسلمين والمسيحيين، وتستهدف الأبرياء، لأن ما تتعرض له الشّقيقة مصر يمكن أن تتعرض له أية دولة في العالم، وهذا من شأنه أن يمس المجتمعات وعمقها الإنساني وأنساقها الحضارية والثقافية والأخلاقية.

ويؤكد الاتحاد أنّ الدين الإسلامي الحنيف براء من هذا الفكر الإرهابي التّكفيري الإجرامي الآثم، وبأن الإسلام كان ويظل دائماً دين السماحة والرحمة والغفران.

كما يعبّر الاتحاد عن أحرّ تعازيه لجمهورية مصر العربية الشقيقة قيادةً وشعباً، ويشدّد على وقوفه إلى جانبها في هذه المحنة. ونسأل اللّه تعالى أن يتغمّد الشهداء الأبرياء بواسع رحمته ويدخلهم فسيح جنّاته، ولذويهم جميل الصبر وحسن العزاء، ويتمنى الشّفاء العاجل للجرحى والمصابين.

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 24/11/2017

12 – البيان الختامي الصادر عن قمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي لبحث التطورات الأخيرة المرتبطة بوضع القدس الشريف.

الرباط 14 دجنبر 2017

إنَّ رؤساءَ البرلماناتِ العربية ومَنْ يمثِّلُهم، المجتمعين في إطار قمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية، الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي المنعقدة يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر 2017 بالرباط، عاصمة المملكة المغربية، برئاسة معالي الأستاذ الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، لبحث التطورات الأخيرة المرتبطة بوضع مدينة القدس ومركزها ومقدساتها الدينية.

- تابعوا باستنكار القرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل المحتلة و نقل الولايات المتحدة الأمريكية لسفارتها إليها،
- وإذ يستحضرون واجبهم في الدفاع عن القدس، المدينةِ والمقدساتِ، والتضامنِ مع الشعب الفلسطيني في مواجهته للممارسات والإجراءات القمعية والعنصرية الإسرائيلية، وكفاحِهِ التاريخي المشروع من أجل الاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وضمان حق العودة لِلاَّجئين ،
- وبعد مناقشة الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية في سياق إقليمي مضطرب، تستفيد منه بالأساس

الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية والقمعية،

❖ وانطلاقاً من واجبهم السياسي كممثلين للشعوب العربية ومعبرين عن الرأي العام في بلدانهم، فإنهم :

1. يرفضون قرار الرئيس الأمريكي السيد دونالد ترامب جملةً وتفصيلاً ويعبرون عن رفضهم المطلق المساس بالمكانة القانونية والسياسية والتاريخية لمدينة القدس الفلسطينية المحتلة والدفع بالوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة لملك الأردن لدعم موقف جلالته في المحافل الدولية. كما يعتبرون أن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة القدس المحتلة كعاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونَقْلَ سفارتها إليها باطلاً وغيرَ قانوني.

2. يعلن رؤساء البرلمانات العربية عن سحب الرعاية من الولايات المتحدة الأمريكية كدولة راعية للسلام، وذلك لخروجها الصريح عن الشرعية والقانون الدوليين، واختيارها الواضح أن تكون طرفاً خصماً لا حكماً كما كان ينبغي أن يكون عليه الأمر.

3. يؤكدون على أن القدس هي عاصمة دولة فلسطين، ويطالبون الحكومات والمؤسسات العربية كافة بتفعيل هذا القرار عملياً.

4. يقررون تشكيلَ لجنة برلمانية للقيام بزيارات واتصالات مع الاتحاد البرلماني الدولي والمجموعات البرلمانية الجيوسياسية داخل الاتحاد، وكذا البرلمانات القارية والجهوية والإقليمية لتحسيسها بخطورة القرار الأمريكي

وانعكاساته وتداعياته على مسلسل السلام في الشرق الأوسط، وعلى الوضع الاعتباري لمدينة القدس ومركزها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، فضلاً عن السعي العملي المشترك للإبقاء على الوضع القانوني المعترف به والمضمون دولياً للقدس.

5. يقررون بذل كل الجهود للعمل على بناء مقر للمجلس الوطني التشريعي الفلسطيني في مدينة القدس.

6. يجددون التأكيد على دعم حق الشعب الفلسطيني في مقاومته ونضاله المشروع للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي ولنيل كافة حقوقه في العودة، وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران/يونيو عام 1967، ورفض أيٍّ مقترحاتٍ أو محاولاتٍ لفرض حل منقوص على الشعب الفلسطيني لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية. ويشددون في الاتجاه نفسه على دعم وحماية الرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس (أبو مازن).

7. يعبرون عن رفضهم الشديد لموقف الإدارة الأمريكية بشأن عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، داعين إلى التراجع عن هذه الخطوة التي تُعدُّ مكافأةً ودعماً صارخَيْن للاستيطان الإسرائيلي، مؤكدين رفضهم لكافة المحاولات الأمريكية للضغط على الجانب الفلسطيني، ويرون فيها ابتزازاً مرفوضاً.

8. يشيد المشاركون في مؤتمر القمة بما يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، من موقع جلالته كرئيس

لِلجنةِ القدس من جهود دولية دفاعاً عن القدس الشريف وصيانة معالمها ومآثرها والحفاظ على طابعها العربي ودعم صمود أهلها. كما يعربون عن تقديرهم وشكرهم للمملكة المغربية، ملكاً وشعباً وبرلماناً وحكومةً على استضافة هذا المؤتمر الطارئ للاتحاد، وتوفير كل أسباب نجاحه.

وحرر في الرباط، في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2017

13 - بيان صادر عن الاتحاد يثمّن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص القدس الشريف.

يشيد الاتحاد البرلماني العربي بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي رفض قرار الرئيس الأمريكي ترامب باعتبار القدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، ويعتبره قراراً تاريخياً من الجمعية العامة للأمم المتحدة وانتصاراً للقضية الفلسطينية وللقدس الشريف.

كما يعبّر الاتحاد البرلماني العربي، عن جزيل الشكر للدول الداعمة لهذا القرار الحقّ، مثمّناً وقوفها في وجه السياسة الأمريكية المنحازة إلى الاحتلال، والتي ضربت عرض الحائط جميع القرارات الدولية فيما يخصّ القضية الفلسطينية.

لقد جسّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القيم الديمقراطية بكل معانيها، حيث لم تفلح كل التهديدات الأمريكية التي سبقت التصويت كما لم تسعفها الإغراءات كذلك، وانحازت إلى العدل والحق.

إننا كشعوب عربية لنتطلع إلى تعديل نظام مجلس الأمن، إذ لا يمكن لدولة واحدة أن تعطّل الإرادة الدولية، وأن تسحق قراراتها تحت وطأة مصالح خاصة لدولة واحدة، وذلك بعد أن قضى الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن على مشروع قرار وافقت عليه أربع عشرة دولة. وعليه، يجب أن لا يكون مجلس الأمن خاضعاً لهيمنة أي دولة وغير خاضعٍ للفيتو أيّاً كان صاحبه.

ويعتبر الاتحاد البرلماني العربي أن القدس الشريف بمكانتها التاريخية والدينية، كمركز روحي ورمزي لكافة أتباع

الديانات السماوية، لا يمكن أن تكون تحت هيمنة السلطة الإسرائيلية، خلافاً لكل الشرائع وللشرعية الدولية والقرارات الدولية ذات الصلة؛ فهي مدينة السلام والأديان ومحج لكل مؤمن بالديانات السماوية.

ويأسف الاتحاد البرلماني العربي للدول التي وقفت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في التصويت ضد القرار في الجمعية العامة، ويعتبرها جانَبَت الحق والحقيقة، بل شاركت في التستر على الجريمة، وفي الاعتداء على القدس الشريف. كما كان الاتحاد يأمل ألّا تمتنع بعض الدول، إذ كان عليها أن تنضم إلى الإجماع العالمي حول القدس والقضية الفلسطينية، لأنها تمثل الحق، وأنّها الأرض المحتلة الوحيدة في القرن الواحد والعشرين التي تعاني من جور الاحتلال الإسرائيلي وظلمه دون أدنى مبرّر، وكلنا أمل في أن تنضم هذه الدول الممتنعة إلى الدول الداعمة للشرعية وللقرارات الدولية، وذلك احتراماً لحق الشعوب ولحقوق الإنسان، لأن ممارسة الظلم والرضا به، لا يمكنها إلا أن تشكّل مصدر تهديد للمستقبل.

ويناشد الاتحاد البرلماني العربي المجتمع الدولي إلى المحافظة على هيئة الأمم المتحدة كإطار كوني يضمن الشرعية ويصون القانون الدولي، وبذل كل الجهود للمحافظة على ميثاقها والقيم والمبادئ التي أسّست من أجلها. كما يرى الاتحاد أن الضمير الإنساني، بهذه الروح المثلى التي ترجمها التصويت الإيجابي الساحق على مشروع القرار الذي تقدمت به دول شقيقة تمثل المجموعة العربية والإسلامية، لا يزال حيّاً، يصنع الأمل في المستقبل، وينتصر للحق، ويرفض الباطل مهما واجه من كبوات وتهديدات وإغراءات.

وأخيراً، يأسف الاتحاد البرلماني العربي شديد الأسف لأن تخرج الولايات المتحدة الأمريكية على القانون، وأن تلغي دورها الذي طالما نادت به منذ تأسيسها كدول ضامنة للحرية في العالم ولحقوق الإنسان، وأن تتحول على هذا النحو من الانحراف والغطرسة إلى طرف منحاز يميل إلى الباطل، وأن تفتقد الثقة كدولة راعية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت في 26 كانون الأول/ ديسمبر 2017

14 - في بيان تضامني مع شعب مصر: رئاسة الاتحاد البرلماني العربي تُدين المجزرتين الإرهابيتين اللتين تعرّضت لهما جمهورية مصر العربية.

تلقّى الاتحاد البرلماني العربي نبأ الاعتداءات الإرهابية على كنيسة مارمينا في ضاحية حلوان جنوب القاهرة في جمهورية مصر العربية الشقيقة، ببالغ الحزن، والشعور بالصدمة من هذا الاعتداء على المصلّين المؤمنين الآمنين في بيت من بيوت الله، في هذه الأيام المباركة وأعياد رأس السنة الميلادية. وكذلك الاعتداء الصارخ الذي استهدف الجيش المصري الأبيّ، ما أدّى إلى وقوع شهداء وجرحى في صفوفه.

إن الاتحاد البرلماني العربي يستنكر ويدين بشدة هذه الاعتداءات الإرهابية الآثمة، ويعتبرها جرائم مجانية نكراء آثمة تحركها نزعة الدم والقتل ليس إلا .كما أن من نفذها من الإرهابيين لا يمثّلون سوى كائنات ضارية متجرّدة من كل المعايير الإنسانية والأخلاقية والدينية، وتعكس نفوس أصحابها فقط، كمجرمين إرهابيين احترفوا مهنة القتل العمد من غير مبرّر سوى الاستهتار بدماء الناس وأمنهم وطمأنينتهم.

ويرى الاتحاد البرلماني العربي أن جمهورية مصر الشقيقة، رئيساً وحكومة وشعباً، لقادرة على مواجهة الإرهاب والقضاء عليه، واجتثاثه من جذوره بكل قوّة وعزيمة، وبإرادة لا تلين متسلّحة بالحق وبالتفاف دول العالم حولها، لتنشر الأمن وتُعِمَّ السلام في ربوعها.

ومن هنا، يشدُّ الاتحاد البرلماني العربي على يد مصر معلناً دعمه الكامل واللامشروط لها في حربها المفتوحة على الإرهاب حتى تحقيق أهدافها في القضاء على تلك المجموعات الإجرامية الإرهابية، ووقف مطامع مشغّليها الذين يستهدفون أمن مصر كعمق استراتيجي عربي، وكبلد له موقعه وطموحه وتطلعاته المشروعة.

ويتوجّه الاتحاد أخيراً إلى جمهورية مصر، رئيساً وبرلماناً وحكومة وشعباً، بأحر التعازي في الشهداء الذين قدموا أرواحهم الطاهرة فداءً لشعب مصر عسى أن تكون دماؤهم أفق خلاصٍ لشعوب الأمة العربية وشعوب العالم أجمع، ويكتبهم المولى عزّ وجلّ مع الشهداء والصدّيقين. كما يتوجّه الاتحاد بأصدق مشاعر العزاء إلى أسر الشهداء وذويهم سائلاً المولى عزّ وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته، وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان على مصابهم الجلل.

الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس الدكتور حبيب المالكي

بيروت 29 كانون الأول/ديسمبر 2017

15 - في بيان تضامني مع الشعب الفلسطيني : رئاسة الاتحاد البرلماني العربي تدين قرار حزب الليكود بضمّ الضّفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية.

يعتبر الاتحاد البرلماني العربي أنّ قرار حزب الليكود الإسرائيلي المتطرّف، بفرض السيادة الإسرائيلية على الضّفة الغربية يشكل، مرة أخرى، اعتداءً سافراً على حقوق الشعب الفلسطيني، والسعي إلى نهب وسلب أرضه بغير وجه حق. كما يمثّل حرباً مفتوحة على الشعب الفلسطيني برمّته.

إنّ الاتحاد البرلماني العربي في هذا الصّدد، إذ يدين ويستنكر هذا القرار، يؤكّد أنّه سيواجهه بحزم من خلال أجهزته وتضامن أعضائه في الشعب البرلمانية العربية. وسوف لا يمرّ قرار جائر كهذا أو يحقّق هدفه، وسيظل الاتحاد يجد ويعمل لكي يعود الحق إلى أصحابه بعزيمة أبناء الشعب الفلسطيني الشّقيق المناضل، وبمساندة كافة الشعوب العربية.

ويرى الاتحاد كذلك أنّ هذا القرار العدواني الظالم، يشكّل هدماً كلّياً لما تبقّى من آفاق عمليّة السلام، وأنّ الاحتلال الإسرائيلي – بمختلف مكوناته الرسمية والحزبية – لا يسعى إلى السلام على الإطلاق، وإنّما يسعى إلى كسب الوقت وتمييع الفرص السانحة لإقامة سلام عادل وشامل مستغلاً، في الوقت الراهن، انحياز إدارة الولايات المتّحدة الأمريكية إلى جانبه، ضارباً بذلك عرض الحائط قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة، والشّرعية الدّولية والأعراف والمواثيق والاتّفاقيّات.

إنّنا في الاتحاد البرلماني العربي، نناشد الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الإقليمية والوطنية وهيئة الأمم المتّحدة ومجلس الأمن، بالعمل على رفض وإدانة هذا القرار الذي يبدو مقدمة لما يلوح في الأفق، ووضع حد لغطرسة الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه على الإنسان والأرض، وأنّ يتم السعي الحثيث إلى مساعدة الشّعب الفلسطيني في استرجاع حقوقه المسلوبة، ليتسنّى له إقامة دولته على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

وسيثبت التاريخ أن المستقبل والنصر لن يكون سوى للحق ولإرادة الشعوب في تحقيق استقلالها الوطني المشروع واستعادة كرامتها المهدورة.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس الدكتور حبيب المالكي
بيروت 02/01/2018

16 -بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي يُدين قرار الإدارة الأميركية بوقف المساعدات المالية لوكالة الأونروا للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

لا تزال الولايات المتحدة الأميركية ماضية في ضرب حقوق الشعب الفلسطيني، وإسقاطها واحداً تلو الآخر، وجاء قرار الإدارة الأميركية بوقف المساعدات المالية لوكالة الأونروا للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ليؤكد مرة أخرى سعي الإدارة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية تلبية لمصالح الاحتلال الإسرائيلي كاملة.

إن الاتحاد البرلماني العربي يدين هذا القرار، ويعتبره مشروع تصفية لحقوق الشعب الفلسطيني الذي شُرّد من أرضه من دون وجه حق وسُرقت أملاكه وأرزاقه أمام أعين العالم أجمع، وهو قرار يشير إلى تخلّي الإدارة الأميركية عن التزاماتها الدولية. وفي ذلك سقوط أخلاقي وقانوني، ما يجعلها طرفاً مباشرا في قهر الشعب الفلسطيني، وطرفا افتقد دور الوسيط كما كان يفترض أن تكون.

ويشدّد هنا، الاتحاد البرلماني العربي، على أهمية تضافر الجهود العربية، وتوفير الدعم اللازم لإخواننا الفلسطينيين، كي لا تستخدم الحالة الاقتصادية والاجتماعية وسيلة ضغط عليهم، لإجبارهم على تنازلات تمسّ بوجودهم وكيانهم.

ويناشد الاتحاد البرلماني العربي، البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية الحثّ

على تقديم الدعم للشعب الفلسطيني ليستطيع استرجاع حقوقه كي يعيش بكرامة في أرضه ويقيم عليها دولته وعاصمتها القدس الشريف.

ويؤكد الاتحاد البرلماني العربي، أن الدعم العربي واجب وضرورة ملحّة في هذه الظروف بالذات التي تمر بها القضية الفلسطينية. إذا لم يعد هناك أي احترام للالتزامات والمواثيق والأعراف والمعاهدات ومن أكبر دولة في العالم.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس الدكتور حبيب المالكي

بيروت 18/1/2018

17 - بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي الاتحاد يدين العمل الإرهابي الذي وقع في مدينة بنغازي - شرق ليبيا.

تابع الاتحاد البرلماني العربي بأسى بالغ خبر وقوع التّفجيرات التي استهدفت مواطنين عزلا في مدينة بنغازي شرق ليبيا، والتي أوقعت عدداً من الضحايا.

وإنّ الاتحاد البرلماني العربي، إذ يدين بشدّة هذا الاعتداء الآثم المنافي لكل الشرائع والقيم، يجدد تضامنه المطلق مع الشعب الليبي الشقيق ومؤسساته : حكومة وبرلماناً، ومؤازرته له في مواجهة التطرف والإرهاب الذي يستهدف استقراره ومؤسساته ومستقبله.

ويطالب الاتحاد البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية المتعددة الأطراف بإدانة هذه الأعمال ومثيلاتها، والتضامن مع الشعب الليبي الشقيق.

وإذ يتقدم الاتحاد بتعازيه الحارة إلى أسر المتوفين وإلى البرلمان الليبي، متضرعاً إلى العلي القدير بأن يرحم المتوفين، ويُلهم ذويهم الصبر والسلوان آملا في أن يتمكن الشعب الليبي الشقيق من استعادة الاستقرار ليواصل بناء مؤسساته وتحقيق التنمية التي يصبو إليها تحت قيادة مؤسساته الشرعية.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس الدكتور حبيب المالكي

بيروت 25 كانون الثاني/ يناير 2018

18 -بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي يدين قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة بالتزامن مع ذكرى النكبة.

لا تزال الإدارة الأمريكية تمعِنُ في إصرارها على ضرب مقومات السلام وهدمها، غير آبهة بالدعوات الموجّهة إليها للتراجع عن قرارها في الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي وفي نقل السفارة إليها.

إنّ الاتحاد البرلماني العربي، إذ يدين إدانة شديدة إعلان الإدارة الأمريكية عن نقل سفارتها إلى القدس الشريف المحتلة، بحلول منتصف مايو/أيار، ليصادف في اليوم نفسه ذكرى النكبة 15 أيار/ مايو 1948، وفيه تمّ إعلان قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، ليكون إعلان الإدارة الأمريكية هذا نسفاً لكل أسس عملية السلام، والتي جعلت قضية القدس من ضمن قضايا الحل النهائي خاضعة للتفاوض بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي.

كما أنّ مزامنة تاريخ نقل السفارة مع ذكرى النكبة لَهُوَ استفزاز واضح وصريح ضد الشعب الفلسطيني والشعب العربي والأمّة الإسلامية، ما يظهر استهتار الإدارة الأمريكية بهذه الجهات المعنية بملف القدس، مركزها ومقدساتها.

ومن هنا، يؤكد الاتحاد البرلماني العربي رفضه رفضاً تاماً القرار الأمريكي بنقل السفارة، وكل ما يتعلّق به، ويعتبره مدخلاً لزجّ المنطقة في دوّامة عنف، لا تحمد عقباها.

ويدعو الاتحاد البرلماني ضمن هذا الإطار، إلى حركة دبلوماسية عربية فعّالة، غايتها الضغط على الإدارة الأمريكية

للتراجع عن قراراتها التي من شأنها تدمير عملية السلام بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، ولتكون القرارات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة هي المرجعية الوحيدة والصالحة في هذا الشأن.

ويؤكدّ الاتحاد مجدَّداً أن الحق يبقى لأصحابه، ولن يلغيه قرار من هنا، أو اعتداء من هناك.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس الدكتور حبيب المالكي
بيروت 24/02/2018

19 - بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي يدين تورّط مجموعات في تنظيم خلايا إرهابية لضرب استقرار مملكة البحرين.

تابع الاتحاد البرلماني العربي بقلق شديد الأخبار المتواترة القادمة من مملكة البحرين عن تورّط مجموعات إرهابية في تنظيم خلايا لضرب استقرار مملكة البحرين الشقيقة.

إنّ الاتحاد البرلماني العربي يدين ويستنكر تشكيل أي مجموعات مسلحة في مملكة البحرين وفي كل وطن عربيّ شقيق تستهدف الاستقرار والسِّلْم الأهلي وإحداث فوضى عارمة، وذلك في خدمة واضحة لأعداء الأمّة وكل من يتربّص بها شرّاً.

وضمن هذا الإطار، يقف الاتحاد البرلماني العربي إلى جانب الأشقّاء في مملكة البحرين، في محاربتهم كل أشكال الإرهاب والعنف التي يمكن أن تؤثّر على أمن البلاد أياً يكن مصدرها، وهو ما يدعم أسباب الاستقرار والأمن.

إن تضامننا هذا لَهُوَ تضامن يقتضيه الواجب لنسهم في اجتثاث الإرهاب من جذوره، ولضرب بنيته الفكرية الحاضنة، كي لا يجد مكاناً آمناً يلجأ إليه ويستقرّ فيه، وليتم قطع الطريق على رهاناته، وكي لا يلتقط أنفاسه أو يعيد تنظيم هياكله المادية والتعبوية، أو ليمتلك القدرة على التخريب والإيذاء.

ويتوجّه الاتحاد البرلماني العربي إلى الأشقاء في مملكة البحرين، ملكاً وحكومةً وشعباً، بالتحية والتقدير على جهودهم في محاربة الإرهاب وإحباط كل المؤامرات التي تمسّ أمن هذا

البلد العربي الشقيق واستقراره، والتي لا هدف منها إلا خدمة أعداء الأمة وضرب تَمَاسُكِ النسيج العربي الآمن المستقر.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس الدكتور حبيب المالكي

بيروت 04/03/2018

III - جدول بأنشطة وفعاليات الاتحاد

الأنشطة الرئيسية
انعقاد المؤتمرات 24، 25، 26، في الرباط، عاصمة المملكة المغربية، إضافة إلى اجتماعات اللجنة التنفيذية والفريق القانوني، ولجنة جائزة التميز البرلماني العربي.
تنسيق مواقف البرلمانات العربية خلال المؤتمرات الدولية، الاتحاد البرلماني الدولي، اتحاد مججالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والهيئات البرلمانية الأخرى.
إصدار البيانات في مناسبات عدة تعرض لها بعض أجزاء وطننا الغالي من اعتداءات إرهابية، ذهب ضحيتها العديد من الشهداء.
مخاطبة الجهات ذات الصلة بفحوى ما تم الاتفاق عليه في المؤتمرات وحثها على اتخاذ مواقف تجاه ما يتعرض له وطننا الغالي، خاصة فيما يتعلق بقضية العرب الأولى، قضية فلسطين، وقرار الإدارة الأمريكية، باعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل سفارتها إلى تلك المدينة المقدسة.
إحاطة الشُّعب البرلمانية العربية الشقيقة بكل ما استجد وثم تزويدها بالتقارير والدراسات التي تصدر عن الهيئات والاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية.
دأبت الرئاسة، وبالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد لإحاطة الشُّعب البرلمانية العربية بالمواقف الدولية، تعميماً للفائدة.
استئجار مبنى (مقر جديد مستقل للاتحاد في أعقاب انعقاد المؤتمر الرابع والعشرين مباشرة، وتأهيله بما يوفر للاتحاد الاستقلالية المطلوبة في ظل الوضع المؤقت الذي هو فيه حالياً.

المؤتمرات
المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، (الرباط 21-20 آذار/مارس 2017).
قرار رئاسة الاتحاد بعقد الدورة 25 الطارئة لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في مقر مجلس النواب المغربي بتاريخ 27/07/2017.
الدعوة إلى اجتماع الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي المقرر عقدها في الرباط يوم الثلاثاء الواقع في 05 كانون الأول/ ديسمبر 2017.
دعوة السادة أعضاء لجنة جائزة التميُّز البرلماني العربي، إلى حضور الاجتماع المقرر عقده في الرباط يوم الإثنين الواقع في 04 كانون الأول/ ديسمبر 2017.
قرار رئاسة الاتحاد بعقد قمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية، دورة استثنائية للاتحاد البرلماني العربي في مقر مجلس النواب المغربي بتاريخ 14/12/2017، لبحث التطورات الأخيرة المرتبطة بوضع القدس الشريف.
قرار رئاسة الاتحاد بعقد المؤتمر السابع والعشرين في القاهرة يومي 4 و 5 نيسان / أبريل 2018.
قرار رئاسة الاتحاد بعقد الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنفيذية في القاهرة يوم 03 نيسان / أبريل 2018.
قرار رئاسة الاتحاد بعقد اجتماع الفريق القانوني في القاهرة يوم 03 نيسان / أبريل 2018.

الأنشطة الإقليمية والدولية
اجتماعات الجمعية 136 والدورة 200 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي (دكا 05-01/ 04/2017).
دعوة الشعب البرلمانية العربية إلى الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية المشاركة في الجمعية 136 الدورة 200 للاتحاد البرلماني الدولي (دكا ـ بنغلادش من 01 ولغاية 05/ 04/2017.
التعميم على المنظمات الدولية والإقليمية مذكرة معالي سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين بمناسبة ذكرى الأسير الفلسطيني (مترجمة إلى اللغة الإنجليزية).
توجيهات الرئاسة الجليلة بأن تعقد ندوة برلمانية عربية ـ إفريقية ـ أوروبية حول تحديات العولمة وأثرها على الثقافات الوطنية في إفريقيا وأوروبا والعالم العربي.
دعوة الشعب البرلمانية العربية إلى الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية المشاركة في الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي.
الاجتماع الثاني للمائدة المستديرة حول المياه في جنيف (06- 07/07/ 2017)
الجمعية 138 التي ستعقد في جنيف – سويسرا من 24 ولغاية 28/03/2018
اجتماعات الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، طهران – الجمهورية الإسلامية الإيرانية 17-13 كانون الثاني/ يناير 2018.

الأنشطة الإقليمية والدولية
دعوة الشعب البرلمانية العربية إلى الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية المشاركة في أعمال اجتماعات الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، طهران – الجمهورية الإسلامية الإيرانية 17-13 كانون الثاني/ يناير 2018.
الدورة (227) الاستثنائية للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في جنيف يومي 3و4 شباط /فبراير 2018،
دعوة الشعب البرلمانية العربية إلى الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية المشاركة في أعمال الجمعية 138 التي ستعقد في جنيف – سويسرا من 24 ولغاية 28/03/2018